



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : / 2015

قسم : علوم التسيير

الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية

مذكرة بعنوان:

أثر هيكل الإستيراد على التنمية الإقتصادية

دراسة حالة الجزائر 1994-2011.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " مالية "

إشراف الأستاذ(ة):

- جادلي سمير

إعداد الطلبة:

- صاولي سمير

- مخناش صباح

السنة الجامعية: 2014/2015



تَشْكُرَات

شكر وتقدير

اللهم إني أحمدك حمد الشاكرين ، وأشكرك شكر الحامدين أن وفقتنا لانجاز هذا العمل

المتواضع.

بعد حمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المبعوث

رحمة للعالمين

فإننا نتقدم بالشكر الجزيل وخالص الامتتان وفائق التقدير إلى الأستاذ "جادلي سمير" لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة ولما بذله من جهد متواصل، وتوجيه مستمر وعطاء علمي دائم كان له الأثر في إثراء هذه المذكرة بالمادة العلمية القيمة من حيث المضمون وتقديمها في الشكل

اللائق.

والشكر الجزيل لكل الأساتذة الذين أشرفوا على تكوين دفعة علوم التسيير.

كما نشكر أسرة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وكل الشكر لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

شكرا

الإهداءات

إهداء

إلى ربي قريبا...

إلى النبي صلاة الله عليه وسلامه عليه، حيا...

إلى ملاكي في الحياة ، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ، إلى بسمه الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار ، إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ، إلى من علمني العطاء بدون انتظار

أرجو من الله أن يمد في عمرك، وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إخوتي

الآن تفتح الأشعة وترفع المرساة لتتطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه

الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني

أصدقائي وكل معارفي

إلى زميلة في المذكرة مخناش صباح

إلى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

سمير

إهداء

إلى ربي قربا...

إلى النبي صلاة الله عليه وسلامه عليه، حبا...

إلى روح أمي الطاهرة التي أسأل الله أن يتغمدها برحمته ويسكنها فسيح جنانه.

إلى صاحب الفضل في تدريسي أبي العزيز الذي أسأل الله أن يطيل في عمره ويمنحه الصحة
والعافية.

إلى أخواتي العزيزات كل باسمها.

إلى إخوتي الأعزاء خير الإخوة.

أخص بالذكر الكتكوتة الصغيرة دلوعة البيت "غزلان".

إلى زميلي في المذكرة سمير صاولي.

إلى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

صباح

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

التشكرات

الإهداءات

I.	فهرس المحتويات
II.	فهرس الجداول
أ.	المقدمة
	الفصل الأول: الإستيراد	
2.	تمهيد
3.	المبحث الأول: التجارة الخارجية
3.	المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية
3.	الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية
4.	الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية
5.	المطلب الثاني: أسباب و أهداف قيام التجارة الخارجية
5.	الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية
7.	الفرع الثاني: أهداف التجارة الخارجية
8.	المبحث الثاني: عملية الإستيراد
8.	المطلب الأول: مفاهيم حول الإستيراد
8.	الفرع الأول: تعريف عملية الإستيراد
9.	الفرع الثاني: أنواع وخطوات عملية الإستيراد
12.	المطلب الثاني: مراحل عملية الإستيراد
12.	الفرع الأول: أغراض الإستيراد
14.	الفرع الثاني: طرق عملية الإستيراد
16.	خاتمة الفصل

الفصل الثاني: التنمية الإقتصادية و النمو

18. تمهيد
19. المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية الإقتصادية
19. المطلب الأول: النمو و التنمية الإقتصادية
19. الفرع الأول: تعريف التنمية الإقتصادية
23. الفرع الثاني: الفرق بين التنمية و النمو الإقتصادي
25. المطلب الثاني: أبعاد ومستلزمات التنمية الإقتصادية
25. الفرع الأول: أبعاد التنمية الإقتصادية
27. الفرع الثاني: مستلزمات التنمية الإقتصادية
31. المبحث الثاني: أهداف و إستراتيجيات التنمية الإقتصادية
31. المطلب الأول: أهداف التنمية الإقتصادية
31. الفرع الأول: زيادة الدخل القومي الحقيقي
32. الفرع الثاني: رفع مستوى المعيشة
32. الفرع الثالث: تقليل التفاوت في الثروات و الدخل
33. الفرع الرابع: التوسع في الهيكل الإنتاجي
33. الفرع الخامس: السيادة و الإستقلال الإقتصادي
34. المطلب الثاني: إستراتيجيات التنمية الإقتصادية
34. الفرع الأول: مفهوم استراتيجية التنمية
35. الفرع الثاني: أنواع استراتيجية التنمية
41. خاتمة الفصل

الفصل الثالث: أثر تطور الاستيراد على التنمية الإقتصادية

43. تمهيد
44. المبحث الأول: تطور الواردات و الناتج الداخلي الخام في الجزائر
44. المطلب الأول: واردات الجزائر من السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الكبرى
47. المطلب الثاني: تقييم مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام في فترة التسعينات

48. المبحث الثاني: العلاقة بين الواردات و الناتج الداخلي الخام
48. المطلب الأول: تطور الواردات بنسب مئوية
50. المطلب الثاني: تطور الناتج الداخلي الخام مقارنة مع الواردات
51. خاتمة الفصل
55. الخاتمة العامة
58. قائمة المراجع

فهرس الجداول

فهرس الجداول

44.الجدول رقم (1): تحليل تطور الواردات من 1994-1999.....
44.الجدول رقم (2): تحليل تطور الواردات من 2000-2005.....
45.الجدول رقم (3): تحليل تطور الواردات من 2006-2011.....
46.الجدول رقم (4): أهم الواردات خلال 2005-2011.....
47.الجدول رقم (5): تطور PIB ، واردات و صادرات السلع و الخدمات بالمليون دولار....
48.الجدول رقم (6): تطور نسبة نمو PIB خلال الفترة 1994-1999.....
48.الجدول رقم (7): (نسب تطور الواردات من 1994 - 2011.....
50.الجدول رقم (8): نسب تطور PIB وأثره على الواردات 1994-2011.....

مقدمة

مقدمة:

تعتبر عملية الاستيراد جلب للمنتجات والسلع من خارج حدود البلد وإدخالها إلى الدائرة الجمركية، حيث يكون الاستيراد من المناطق الحرة ومن الأسواق الحرة بالداخل ومن المعارض والأسواق الدولية ومن المعارض الأخرى المرخص بإقامتها طبقاً للقواعد العامة للاستيراد من الخارج، حيث يتم ذلك بواسطة المستورد الذي هو شخص طبيعي أو اعتباري المقيد باسمه البيان الجمركي عن السلع المطلوب الإفراج النهائي عنها برسم الوارد والمسئول عن استيفاء القواعد الاستيرادية.

هذا ولعملية الاستيراد أنواع متعددة ومختلفة لا بد لها من شروط محددة وخطوات متفق عليها لتنفيذها.

في حين تعتبر التنمية العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه أي أن التنمية هي عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية. ولحسن سير عملية التنمية لا بد لها من مستلزماتها، كما أن لها أبعاد وأهداف جاءت لتحقيقها. وعليه فإن أثر هيكل الاستيراد على التنمية الاقتصادية الذي اخترناه ليكون عنواناً لمذكرتنا المتواضعة يقصد به أن نقوم في دراستنا بتحليل هيكل الاستيراد أي المواد المستوردة بالضبط وكيف يؤثر ذلك في التنمية الاقتصادية. ولذلك ترجع مبررات اختيارنا لهذا الموضوع، أنه مستوحى من صميم اختصاصنا، الأمر الذي يجعلنا نتحكم في دراسته من جميع الجوانب، كما أنه موضوع عملي بحث مما يجعلنا نستفيد ونفيد بدراسته.

ولهذا يعد هذا الموضوع من المواضيع الهامة في الاقتصاد، كونه يحتم علينا مناقشة الإشكالية التالية:

هل زيادة الاستيراد يؤثر سلباً على التنمية وهل هناك مواد تؤثر على هذه التنمية دون أخرى؟.

لنتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة التساؤلات التالية:

ما المقصود بكل من الاستيراد والتنمية؟

ماهي شروط وخطوات الاستيراد؟

ماهي أبعاد وأهداف التنمية؟

ولهذا سنحاول دراسة هذه الإشكالية باستخدام المناهج التالية:

المنهج الوصفي: تمت الاستعانة بهذا المنهج من أجل توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، لأن ذلك سيساعد كثيرا على فهم الموضوع وتحديده وحصر نطاقه، ومن ثم استبعاد العناصر الخارجة عن نطاق الدراسة.

وقد تمت دراسة موضوع أثر هيكل الاستيراد على التنمية الاقتصادية من خلال فصلين رئيسيين:

حيث خصص الفصل الأول للإحاطة بكل ما يتعلق بالاستيراد من مفهوم الاستيراد وأنواعه، بالإضافة إلى شروطه وخطواته.

أما الفصل الثاني فتضمن التنمية الاقتصادية، حيث تم التطرق بالإضافة إلى مفهومها، التمييز بينها وبين النمو، أبعادها ومستلزماتها، وكذا إستراتيجياتها وأهدافها. في حين أنهينا دراستنا بفصل عملي ميداني تحليلي، بينا فيه أثر الواردات على النمو و التنمية الاقتصادية و العلاقة بين الواردات والنتائج الداخلي الخام. وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت النتائج المتوصل إليها إلى الاقتراحات والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة.

ولذا فخطة البحث كانت بالشكل الآتي:

الفصل الأول : الاستيراد

المبحث الأول : التجارة الخارجية

المطلب الأول : مفاهيم حول التجارة الخارجية

المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية وأهدافها

المبحث الثاني : عملية الاستيراد

المطلب الأول : مفاهيم حول الاستيراد

المطلب الثاني : كيف تتم عملية الاستيراد

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : النمو والتنمية الاقتصادية

المطلب الثاني : أبعاد ومستلزمات التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : أهداف التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني : استراتيجيات التنمية الاقتصادية

الفصل الثالث : أثر تطور الاستيراد على التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: تطور الواردات و الناتج الداخلي الخام في الجزائر

المطلب الأول: واردات الجزائر من السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الكبرى

المطلب الثاني: تقييم مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام في فترة التسعينات

المبحث الثاني: العلاقة بين الواردات و الناتج الداخلي الخام

المطلب الأول: تطور الواردات بنسب مئوية

المطلب الثاني: تطور الناتج الداخلي الخام مقارنة مع الواردات

الفصل الأول:

الإستيراد

تمهيد:

تتميز العلاقات الاقتصادية بين الدول منذ أزمنة طويلة باعتماد كل الدول في العالم على بعضها البعض لإشباع جزء من حاجات الأفراد من السلع والخدمات، والحقيقة التي تؤكدتها التجارة الدولية هي أن دول العالم لا تستطيع أن تبقى منعزلة عن بعضها البعض بالاكتماء بصورة شاملة ولفترة طويلة.

لا تقتصر الاتجاهات الحديثة في دراسة التجارة الدولية على انتقال السلع والخدمات باعتبارها المظهر التقليدي المعروف للتجارة الدولية، وإنما يتعدى ذلك إلى اعتبار انتقال رؤوس الأموال هو نوع ثان من أنواع التجارة الدولية، ثم يضاف إليها النوع الثالث وهو انتقال الأشخاص عبر الحدود الإقليمية للدولة إلى دولة أخرى بقصد السياحة أو بقصد الاستيطان الدائم وهو ما يطلق عليه الهجرة الدولية.

ان العلاقات المكونة للاقتصاد الدولي هي عبارة عن المبادلات الدولية والاقتصادية والتي تتكون من التدفقات الدولية لرؤوس الأموال والخدمات، وترجم المعاملات الدولية من خلال ما يسمى بميزان المدفوعات.

تسمح التجارة الدولية للدول بالتخصص في إنتاج المنتجات التي يتناسب صنعها مع الموارد المتاحة في تلك الدول، وتستفيد الدول من التجارة الدولية من خلال تخصص دولة في إنتاج السلع والمواد التي يتناسب صنعها مع الموارد المتاحة في تلك الدول وتكون هذه السلع أو المنتجات ذات تكاليف منخفضة جداً عن السلعة أو المنتجات التي تنتجها تلك الدول، وأيضاً تضطر هذه الدولة إلى أن تحصل على السلع والخدمات التي ينتجها الآخرون بتكلفة أقل.

المبحث الأول: التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها:

1. التجارة الخارجية هي المعاملات الدولية في صورها الثلاثة، أي انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال وهي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة كما قد تتحول التجارة الخارجية إلى تجارة داخلية في حالة التكاملات الاقتصادية مثل ما حدث في الوحدة الأوربية.
2. التجارة الخارجية هي تبادل السلع والخدمات بين الدول وفق شروط وأساليب معروفة لدى مختلف دول العالم، وللتجارة الخارجية نموذجين رئيسيين هما:

- التصدير: وهو خروج للسلع والخدمات؛
- الاستيراد: وهو دخول للسلع والخدمات.

3. التجارة الخارجية هي تلك العلاقات الاقتصادية الدولية وكل النشاطات التي تقوم بين الدول باعتبار كل دولة لها كيان مستقل يتمتع بالسلطات السياسية والاقتصادية المختلفة عن الدولة الأخرى وتتألف هذه العلاقات من شقين هما:

- علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص على المستوى الدولي؛
- علاقات ناشئة عن تحركات السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال على المستوى الدولي، وتعرف بالمعاملات الاقتصادية الدولية.

تتألف العلاقات الاقتصادية من:

- الحركات الدولية للسلع والخدمات؛
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

4. التجارة الخارجية تعبر عن وجود اتصال تجاري يتعدى الحدود السياسية للدولة بحيث تصدر إحدى الدول الفائض من منتجاتها إلى دولة أخرى تحتاج إلى هذه المنتجات، وتقوم الدولة الثانية بتصدير نوع معين من المنتجات أو المواد الأولية تحتاجه دولة ثالثة وهكذا تتشابك العلاقات وتتصل الدول بعضها البعض تجارياً (العصار، 2000: 12).

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية، فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير فتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية: الإنتاج، الدخل والعمالة، وعلى أسواق المال والنقد: أسواق النقود والصراف الأجنبي، وقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية في زيادة درجة الترابط بين دول العالم و تعاضم حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على النواحي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم.

ويمكن إيجاز أهمية التجارة الخارجية أساسا فيما يلي (طالب محمد عوض، 1995: 14):

- تساعد التجارة الخارجية على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة؛
- تساعد التجارة الخارجية على زيادة رفاهية البلد عن طريق توفير اختيارات مختلفة فيما يخص الاستهلاك والاستثمار؛
- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا للقدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي؛
- وكذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيرادية وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وكذلك الميزان التجاري؛
- تعطي التجارة الخارجية فرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوفر لديها، إما لأن ظروفها المناخية وإمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها، وإذا كان بإمكان الدولة إنتاجها، فإنها تنتجها بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها؛
- تعد التجارة الخارجية عاملا هاما للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصادياتها، بسبب أن التجارة الدولية تعطي هذه الدول فرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية والاقتراض الدولي ما هو إلا صورة لانتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخرى؛
- تقسيم العمل بمعنى تخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع أو كلها إذا رغبت في ذلك، وهذا راجع إلى أن الموارد الاقتصادية غير موزعة توزيعا عادلا بين دول العالم.

المطلب الثاني: أسباب وأهداف قيام التجارة الخارجية

الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فبغض النظر عن الزمان أو المكان فهناك محدودية في الموارد الاقتصادية حيث أن الموارد وجدت بطبيعتها بكميات محدودة من ناحية مطلقة، وإن تفاوتت تلك الموارد مع الزمان والمكان يجعلها أشد محدودية إذا ما تمت مقارنتها بالاستخدامات اللانهائية لها، ويرجع ذلك إلى أن الحاجات البشرية بطبيعتها أيضا وجدت غير محدودة لكونه تتكرر وتتوسع وتتعدد وتترابط فيما بينها.

ان طبيعة اللامحدودة للحاجات البشرية تجعل الموارد الاقتصادية عاجزة عن إنتاج ما يكفي من السلع والخدمات لإشباع جميع الحاجات الفردية، ندرة الموارد النسبية هذه تتطلب الاقتصاد في استخدامها بحيث تستغل استغلالا مثاليا لا هدر فيه، وهذا يعني إنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من التكاليف.

وبما أن مشكلة الندرة النسبية تواجه كل الدول بدرجات متفاوتة، فإن الاقتصاد في استخدام الموارد في كل دولة يتطلب تطبيق مبدأ التخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهل تلك الدول حسب ظروفها الطبيعية والاقتصادية، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بكلفة ونفقة يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا، ومن هنا تبدو أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية، وقد اعتاد الاقتصاديون منذ زمن طويل بحث هذه الظاهرة وفقا لنظرية التخصيص التي نادى بها آدم سميث، وأبرز مزايا هذا التخصص هو أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه فترتفع درجة مهارته وتزيد بالتالي إنتاجيته ومن ثم يصل على مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية.

ويؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة، فإنه حتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في إنتاج سلع أخرى.

يقوم التخصص الدولي على نفس المبدأ السابق، فإذا كان الفرد يستفيد من تخصصه في شكل ارتفاع مستويات الرفاهية الاقتصادية، فلماذا لا تتخصص الدول هي الأخرى في إنتاج أنواع معينة من السلع ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية ثم تقوم بمبادلة ما يزيد عن حاجاتها من إنتاجها بما تحتاجه من إنتاج غيرها من الدول (خميس، 2003: 2).

ولهذا كان تخصص الأفراد وفقا للمزايا النسبية التي يتمتعون بها يؤدي إلى ارتفاع دخولهم الحقيقية عن طريق التجارة الخارجية التي يمارسونها فيما بينهم، فإن التخصص الدولي وما استتبعه

من قيام "تجارة خارجية" بين الدول ستؤدي إلى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في هذه التجارة وبالتالي زيادة دخول الأفراد وارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية، وعلى ذلك فالمنطق الذي تقوم عليه "التجارة الخارجية" لا يختلف عن ذلك الذي تقوم عليه "التجارة الداخلية" فكلاهما نتيجة طبيعته لقيام التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل.

وفيما يلي سنشرح بشكل موجز النظريات الاقتصادية المختلفة التي ظهرت لتقسيم أسباب قيام التجارة الدولية، والتي يمكن دمجها في مجموعتين من النظريات: (العصار، 2000: 16-17)

- **الأولى: النظرية الكلاسيكية لأدم سميث وريكاردو:** حيث تستند في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري الدولي، إلى أن أي دولة تقوم بشراء سلعة من الخارج إذا كانت تكاليف إنتاجها من الخارج، أقل من تكاليف إنتاجها في الداخل، وثم فإنه يمكن القول أن تكاليف الإنتاج النسبية هي التي تحدد نوعية السلع المستوردة والسلع المصدرة كذلك، أي هيكل التجارة الدولية؛

- **الثانية: النظرية الحديثة لهكشر وأهلين:** حيث تستند في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري، إلى اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة، وليس إلى اختلاف الميزة النسبية، كما تعكسها تكلفة العمل مثلاً.

وتجدر الإشارة على أن الأسباب والمبررات الاقتصادية لقيام التجارة الخارجية هي نفس المبررات التي تدعو إلى قيام التجارة المحلية داخل الدولة أو منطقة في هذا الدولة، ألا وهي رفع مستوى المعيشة، وتبرز هنالك حقيقة على جانب كبير من الأهمية توضح السبب في مساهمة التجارة الخارجية في رفع مستوى المعيشة:

1. ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات، كما أن بعض الدول غنية بالموارد والأخرى فقيرة، يضاف إلى ذلك أن بعض الدول غنية وفقيرة في أشياء أخرى؛

2. نظراً لاختلاف البيئة تختلف تكاليف إنتاج العديد من السلع والمؤسسات في الدول بشكل ملحوظ، وحقيقة وجود اختلافات في تكاليف الإنتاج بين الدول هي السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: أهداف التجارة الخارجية

المنطلق الأساسي في مبادلات التجارة الدولية هو استغلال المزايا النسبية لعناصر الإنتاج المتاحة وتحقيق تبادل المنفعة بين مجموعة من الدول سواء كان نظامها الاقتصادي رأسمالي أو اشتراكي، بالرغم من أن الفرق شاسع بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة التي تكمن في الرغبة برفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ككل عن طريق تطوير وتنمية قوى الإنتاج من زاوية التجارة الخارجية التي تنطوي على مجموعة من المنافع تتمثل بالتحديد في فيما يلي (حميدي، 2003-2004: 5-6):

- تعبئة عناصر الإنتاج وزيادة القدرة على استغلالها وتعبئتها لخدمة الاقتصاد القومي؛
- حماية الاقتصاد القومي من التدابير الخارجية كالأزمات والفوضى في الأسواق؛
- إيجاد الحلول المطبقة على الضرائب الحكومية للسلع الزراعية والصناعية؛
- تحديد الحواجز شبه التعريفية وغير التعريفية، وكذا تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية والإدارية؛
- إزالة العوائق التي تفرضها الدولة للتجارة، وذلك من أجل حماية المستهلكين.

المبحث الثاني: عملية الاستيراد

المطب الأول: مفاهيم حول الاستيراد

الفرع الأول: تعريف عملية الاستيراد

عملية الاستيراد تعني شراء بضائع أو منتجات من دولة الى أخرى بغرض تغطية حجم الطلب في السوق المحلي، وهذه العملية تتم بشكل يومي وعلى نطاق واسع، والسبب في ذلك ان معدلات الطلب على المنتجات المختلفة ارتفعت بشكل كبير ولم تعد الدول قادرة على الاكتفاء بما تنتجه، ومن يقوم بعملية الاستيراد هم الشركات والمكاتب والأفراد ولكن يشترط استخراج التراخيص اللازمة لمزاولة العمل بشكل قانوني.

تعتبر عملية الاستيراد جزء أساسي من منظومة الخدمات اللوجستية والتي تسعى لتوفير السيطرة على كافة مراحل العمليات الإنتاجية من توفير للمواد الخام والتغليف والإنتاج والتعبئة وحتى التخزين والتحكم في تدفقات السلع إلى الأسواق بطريقة احترافية تضمن وصول المنتج للمستهلك في الوقت والمكان المناسبين ودون ارتفاع كبير في التكلفة النهائية وبأعلى مستوى متاح من الجودة، حيث بالتأكيد فإن عمليات الاستيراد تحكمها الكثير من القواعد التي تضعها الدول لنفسها حماية لمنتجاتها من الركود، ويتطلب إدارة الاستيراد الناجح محاولة البحث عن متطلبات السوق بشكل مدروس ودقيق ومن ثم يبدأ تحديد الجهات المصدرة والمستوردة في معظم الأسواق الخارجية وتحديد المميزات لدى كل جهة منهم ثم تبدأ عملية التواصل والمفاوضات مع الشركات والمصانع للوصول لأفضل صفقات متاحة من حيث أسعار البيع والشراء والاتفاق كذلك على النقل ولا تخلو الاتفاقات من وضع الشروط اللازمة لضمان وحماية حقوق جميع الأطراف وتوجد العديد من الجهات التي تخصصت حديثاً في تقديم تلك الخدمات وبمعايير احترافية ناتجة عن كثرة التعاملات واكتساب الخبرات اللازمة بهذا الشأن وبعد عقد الاتفاق المطلوب تتم عملية الشحن للمنتجات سواء عن طريق النقل البحري أو الجوي ويتم تحديد الميناء الذي سيتم الاستلام من خلاله وبالطبع يتميز النقل البحري بانخفاض تكلفته مقارنة بالنقل الجوي وذلك على الرغم من أن النقل الجوي أسرع وعند وصول المنتجات يتم سداد المستحقات الجمركية المحددة عليها وبالتالي يتم العمل على توصيلها للأسواق او الجهات المستهدفة وقد يتطلب الأمر تخزين تلك المنتجات لفترة بعد الحصول عليها حتى يحين موعد توريدها للراغبين بالحصول عليها وهنا تتمثل أهمية إدارة التخزين والمستودعات في القيام بعملية الحفظ الجيدة وتوفير معايير الأمان الواجب توافرها لحماية الشحنة من التعرض لأي صورة من صور التلف أو السرقة، كما يتيح التخزين الجيد للمنتجات إمكانية التحكم في مواقيت توريدها للأسواق وكذلك التحقق من تقديم تلك المنتجات بصورة جيدة وعلى أعلى مستوى متاح في الوقت المطلوب مما يساهم في زيادة الأرباح لمن قام بعملية الاستيراد، بالإضافة للفائدة

الكبيرة للمستهلك حيث يحصل على منتج متميز وبسعر منافس ويتحكم القائم بعملية الاستيراد كذلك من خلال التوزيع الجيد لتلك المنتجات من خلال قنوات التوزيع المتاحة مع الترويج الجيد يمكن له أن يحقق المزيد من الأرباح حيث يتم تسويق منتجاته برسوم أكبر من التي تم شراؤها بها وهو ما يضمن هامش الربح للمستورد وكافة التجار والموزعين مع تحقيق هدف التقليل من فوارق أسعار العملات المتقلبة خلال فترة زمنية هي فترة المبيعات وحتى تتم عملية استيراد جديدة.

كما يتم تعريف الاستيراد بأنه عملية شراء السلع أو المواد الخام من الخارج وتوفيرها لدى الشركات التي تحتاج إليها بحيث تتوافر تلك المتطلبات في التوقيت المناسب وبالكيفية التي تلبي متطلبات العمل وتساعد في وصول المنتج كذلك للمستهلك بمستوى يحقق له الرضا ويفوق توقعاته كذلك في بعض الأحيان وتتمثل أهمية الاستيراد كإحدى مراحل الدعم اللوجستي الدولي في توفير خدمات ومنتجات ومواد خام بمزايا الاستفادة من اقتصاديات الكم الكبير وقد تزايدت أهمية الاستيراد ودوره في دعم الخدمات اللوجستية على نطاق دولي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والتي وظفت التكنولوجيا الحديثة في تقسيم عملية الإنتاج بشكل دولي مدروس بما يمكنها من الاستفادة من المميزات النسبية لدى كل دولة وتوزيع الإنتاج والتسويق على نطاق عالمي بشكل يفرض لها الريادة في الأسواق المختلفة، وتساعد عملية الدعم اللوجستي الدولي في تمكين الشركات من التوسع في نشاطها بشكل كبير وكذلك افتتاح فروع وأسواق جديدة وبخاصة وأن الدعم اللوجستي الدولي ينطلق من مفهوم التكامل في مجموع الخدمات المقدمة ومع تزايد تعقد مستوى تلك الخدمات وتعدد مراحلها فقد ظهرت الحاجة لوجود شركات متخصصة في تقديم خدمات الدعم اللوجستي الدولي للشركات.

المستورد:

هو الشخص الطبيعي والاعتباري المقيد باسمه البيان الجمركي عن السلع المطلوب الإفراج النهائي عنها برسم الوارد والمسؤول عن استيفاء القواعد الاستيرادية (صلاح الدين، 1967: 10).

الفرع الثاني: أنواع وخطوات عملية الاستيراد

أولاً-أنواع الاستيراد:

يعتبر الاستيراد استراتيجية شائعة بين الشركات في الدول النامية والمتطورة فالدول الغنية تستورد مواد أولية وسلعاً باعتباره يحقق لها ميزات، والدول النامية تستورد السلع نصف المصنعة والخدمات والتقنيات المتقدمة، وفي الاستيراد غالباً ما يجب على الشركة أن تتطلع في بحثها عن مصادر محددة جداً وبالتالي فهو تأمين للمواد المستوردة بشكلٍ رئيسي وعادةً ما تتجز

الشركات هذا النشاط بطرق عدة منها (عبد اللطيف، 2006: 23):

- الاستيراد من المنبع مباشرة؛
- العقود الفرعية؛
- الاستيراد بشكل غير مباشر؛
- طرق أخرى للاستيراد.

1- الاستيراد من المنبع مباشرة:

ويتم ذلك عن طريق إرسال مفوضين للشراء من الخارج من قبل المدراء وحضور المعارض الدولية التجارية ويتم الاستيراد المباشر عن طريق الشراء بموجب عقود تتم مباشرة مع المصنعين الأجانب بعيداً عن تدخل الوسطاء وتتطلب هذه الطريقة استثمارات خارجية قليلة وخبرة في التفاوض ومعلومات عن المورد الأجنبي.

2- العقود الفرعية:

يتعاقد العديد من المستوردين المحليين على بضائع أجنبية محددتين نوع المنتجات التي يصنعها الموردون كأن تلتزم الشركة بإجراء عقود تصنيع فرعية مع شركات أجنبية وتسلم بعد ذلك إلى نقاط بيع معينة للجهة التي قامت بطلب المنتجات.

3- الاستيراد غير المباشر:

وتتم هذه العملية بتعاقد المستوردين مع وسطاء لاستيراد البضائع التي يحتاجونها ويعملون من خلال نفس القنوات، وهؤلاء الوكلاء والسماسة يعملون لصالح زبائنهم المستوردين ويحصلون على عمولة ونسبة من قيمة العقود.

4- طرق أخرى للاستيراد:

يشكل الاستيراد المباشر الطريقة الأكثر مصداقية لاستيراد البضائع ولكن الطريقة الأسهل هي التعاقد بشكل غير مباشر من خلال سمسار.

بعض المستوردين يستخدمون طرق أخرى كأن يضعوا إعلانات في المجلات والجرائد الأجنبية ليعلموا البائعين عن المنتجات التي يبحثون عنها وكيفية الاتصال بهم لتقديم العروض، ومنهم من يعتمد طريقة التسجيل في وكالات حكومية محلية أو أجنبية للتجارة.

هناك أنواع أخرى للاستيراد نذكرها فيما يلي (حسام علي داود، أيمن أبو خضير، 2002: 43):

5- المناقصة:

يتم اللجوء للمناقصة عندما تكون الاحتياجات المطلوب تأمينها قد حددت مواصفاتها وشروطها بشكل دقيق وموحد متى تجاوزت القيمة التقديرية الحدود المقررة للشراء المباشر.

6- طلب العروض:

يلجأ إلى طلب العروض عندما يتعذر على الجهة العامة تحديد مواصفات وشروط موحدة للاحتياجات المطلوب تأمينها وذلك للتمييز بين العروض واختيار أفضلها في ضوء الجودة والأسعار وسائر الشروط الأخرى يتم طلب العروض إما بواسطة الإعلان أو بكتب مسجلة إلى الشركات المؤهلة تأهيلاً مسبقاً أو بكتبيهما أو بأي وسيلة من وسائل الاتصال الأخرى توجهها الجهة العامة إلى أكبر عدد من العارضين. يجب أن يتضمن طلب العروض للبيانات التالية على الأقل ما يلي:

- موضوع طلب العروض؛
- مكان تقديم العروض وآخر موعد لتقديم العروض؛
- التأمينات المؤقتة والنهائية المطلوبة؛
- الجهة التي يمكن شراء إضبارة طلب العروض منها؛
- مدة إنجاز التعهد؛
- المدة التي سيبقى العارض مرتبطاً خلالها بعرضه.

ثانياً: خطوات عملية الاستيراد**1- تحديد المطلوب:**

يجب تحديد السلعة المطلوبة بالكمية والجودة والسعر المناسب، حيث يتحدد كل ذلك بعد دراسة السوق الذي تعمل به ومعرفة متطلباته واحتياجاته.

2-التجار والموردون:

بعد تحديد السلع المطلوبة يمكن زيارة المصانع التي تتواجد بالدولة المصدرة أو طلب القيام بذلك عن طريق أحد الأفراد أو المكاتب المتخصصة، على أن يتم شراء البضائع المطلوبة بالظبط بالكمية المناسبة، الجودة المناسبة والسعر المناسب.

3-نقل البضائع:

بعد الاتفاق مع المورد على كل التفاصيل وانتهاء صفقة الاستيراد يقوم بنقل الشحنة الى الميناء او المطار التي ستشحن عن طريقه الشحنة الى دولتك.

4-شحن البضائع:

اذا كان الاتفاق على شحن البضائع بحرياً وهذا ما يتم في أغلب صفقات الاستيراد فسيتم تحديد الميناء الذي سترسل اليه ويتم استلامها، كذلك يمكن ان يتم الشحن بشكل جوي وهو أسرع ولكن تكاليفه أعلى وفي حال تم الاعتماد على هذا الطريقة فسيتم تحديد الميناء الجوي ويتم استلام البضائع منه.

5-الاستيراد:

حينما تصل الشحنة الى البلد المستورد فإن عملية الاستيراد من الخارج تكون قد تمت بنجاح، وجميع ما سيحدث بعد ذلك يتم على في البلد المستورد.

6-الجمارك:

عندما تصل الشحنة في الوقت المحدد يمكن استلامها من الميناء المرسله عليه ودفع المستحقات الجمركية لتحريرها وبالتالي تصبح للمستورد حرية التصرف فيها.

7-التخزين:

يتم تخزين البضائع في المخازن المخصصة لها بعد الانتهاء من عملية الاستيراد لحين توريدها الى المشترين.

8-قنوات التوزيع:

بعد ذلك يعمل المستورد على توزيع البضائع على التجار وقنوات التوزيع المختلفة، بأسعار أعلى من أسعار الاستيراد(حسام علي داود، أيمن أبو خضير، 2002: 49).

المطلب الثاني: مراحل عملية الاستيراد**الفرع الأول: أغراض الاستيراد**

للاستيراد أغراض متعددة بحسب الهدف من جلب السلعة من الخارج للسوق المحلي أيا كان شخص المستورد، وقد يكون الغرض من الاستيراد الاتجار أو التصنيع أو الاستعمال الشخصي أو الخاص.

يمكن عرض أهم أغراض الاستيراد على النحو التالي (محمد جاسم، 2013: 197):

1- الاستيراد للاستخدام الخاص:

كما تم التطرق اليه من قبل فالاستيراد للاستخدام الخاص هو كل ما يرد لغير الاتجار أو الإنتاج من أصول رأس مالية وقطع غيار وغيرها لاستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد وليس لشخصه. معنى ذلك يعتبر استيرادا للاستخدام الخاص كل سلعة رأسمالية وقطع غيارها يقوم الشخص باستيرادها بنفسه أو بواسطة الغير لحسابه لتحقيق منفعة خاصة لنشاطه دون أن يكون الهدف من استيرادها هو الاتجار فيها أو الإنتاج أو لمنفعته الشخصية. يستوي في ذلك أن يكون الشخص طبيعيا أو معنويا، والسلع الرأسمالية هي السلع اللازمة لإنتاج غيرها من السلع الأخرى.

إذا تم استيراد الأصول الرأسمالية بهدف الاتجار أي من خلال المضاربة على سعرها في السوق انتفى عنها وصف أو غرض الاستيراد الخاص. كذلك إذا تم الاستيراد بهدف الإنتاج أي بهدف تحويل هذا المنتج إلى منتج آخر كاستيراد محركات السيارات لتركيبها على هياكل السيارات وإتمام عملية إنتاج السيارة بها ففي هذه الحالة أيضا ينتفي عن هذا الاستيراد وصف أو غرض الاستيراد الخاص. أيضا إذا تم الاستيراد من أجل الاستعمال الشخصي كمن يشتري موتور سيارة لسيارته ففي هذه الحالة ينتفي أيضا عن هذا الاستيراد وصف أو غرض الاستيراد الخاص.

2- الاستيراد للإنتاج:

تناولنا فيما سبق أن الاستيراد للإنتاج هو كل ما تستورده المشروعات الإنتاجية لبيعه بعد تغير حالته ويشمل ذلك الخامات والمواد الأولية والسلع الوسيطة وغيرها من الأجزاء التي تكون المنتج النهائي، وبصفة عامة تشمل مستلزمات الإنتاج. فالاستيراد للإنتاج بهذا الوصف يعني أن المشروعات الإنتاجية بذاتها أو من خلال الغير لحسابها تقوم باستيراد ما يلزمها من سلع تعد مستلزمات للإنتاج بهدف إجراء عمليات إنتاجية عليها لتكون منتجا آخر بشكل جديد، وبذلك فكل تعديل أو تحويل يجرى على السلعة بحيث يغير من طبيعتها واستخداماتها الأولى يعتبر إنتاجا صناعيا جديدا. ويشترط في هذه الحالة أن يتم الاستيراد بمعرفة المشروع ذاته أو من خلال الغير لحسابه، ويشترط أيضا أن تكون هذه المستلزمات مرتبطة بنشاط المشروع، يستوي في ذلك أن يكون المشروع فرديا أو جماعيا.

3- الاستيراد للاتجار:

قلنا أن الاستيراد للاتجار هو كل ما يستورد للبيع بحالته عند الاستيراد أو بعد تعبئته أو تغليفه دون إجراء أي عملية تحويلية أو تكميلية عليه، يتضح من هذا المفهوم أن شخص المستورد يكون مستوردا بغرض الاتجار إذا قام ببيع السلعة المستوردة بحالتها التي استوردها عليها دون إدخال أي تعديل أو تحويل في استخداماتها أو شكلها كما هو الحال للاستيراد للإنتاج.

يتضح من ذلك أن الاستيراد للاتجار الغرض منه المضاربة على أسعار السلع الأجنبية في السوق المحلية، وذلك من خلال الاستفادة من فروق أسعار الشراء والبيع. وقد عرفت لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير الاستيراد للاتجار بأنه كل ما يستورده الشخص الطبيعي والاعتباري المقيد بسجل المستوردين.

4- الاستيراد للاستعمال الشخصي:

ذكرنا أن الاستيراد للاستعمال الشخصي هو كل ما يرد إلى شخص طبيعي يهدف تحقيق منفعة له أو لعائلته من سلع مناسبة من حيث نوعيتها وكمياتها مع الاستعمال الشخصي أو العائلي خلال الفترة المناسبة لطبيعة السلعة وعلى نحو لا يحمل صفة الاتجار. يفهم من ذلك أن مسألة ما إذا كانت السلعة ترد للاستعمال الشخصي لشخص المستورد أو لعائلته من عدمه يخضع لتقدير جهة الإدارة، وتبني الإدارة تقديرها على أساس نوع السلعة وكمياتها كمعيارين مترابطين.

الفرع الثاني: طرق عملية الاستيراد

لكي يتم استيراد البضائع لأبد من وجود عملية شحن البضائع ونقلها من الدولة المصدرة للمستوردة وذلك من خلال الليات واجراءات تتم في الشحن من خلال مكاتب موجودة الدولتين في المستوردة والمصدرة ويتم ذلك عبر ثلاث طرق نذكرها فيما يلي (محمد جاسم، 2013 : 194):

1- الشحن الجوي:

إرسال البضائع عن طريق الجو، من خلال شركات الطيران المتخصصة، عادة تكون نفس شركات الطيران العادية ويستخدم البريد الجوي كذلك في الشحن عن طريق شركات متخصصة ولكن التكلفة عالية عن الطيران العادي لذي يكون للبضائع عالية الثمن.

2- الشحن البحري:

إرسال البضائع عن طريق البحر من خلال سفن شحن متخصصة من خلال حاويات لنقل بضائع ذات طبيعة خاصة مثل الحديد أو الخشب من خلال حاويات نقل.

3- الشحن البري:

يكون النقل عبر شاحنات او مقطورات. ويكون النقل البري للبضائع من خلال داخل البلاد او لدولة مجاور والنقل البري يتميز بأسعار اقل عن النقل الجوي أو البحري ،وقد تحمل حاويات. وهناك اجراءات جمركية للبضائع في الشحن البري كما في النقل الجوي والبحري.

• قائمة الشحن البري:

هي قائمة تكون بأسماء وأوصاف البضائع المشحونة علي شاحنة نقل وتقبل بها شركة النقل إذا طلب صاحب البضائع شركات النقل أو التأمين بثمن بضائع تالفة أثناء الشحن.

خاتمة الفصل:

من خلال العرض السابق، نجد أن التجارة الخارجية عرفت تطوراً ملحوظاً نظراً للتغيرات الاقتصادية في العالم وزيادة التبادل الدولي، كل هذه التغيرات من أجل تحقيق نظام اقتصادي مفتوح لخدمة التجارة الخارجية بين الدول، هذه الأخيرة التي تهتم بها لأنها تربط بين الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

كما تعتبر التجارة الخارجية مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد. وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.

ولقد بلغ حجم التجارة الدولية في الآونة الأخيرة ما يقارب من 27 تريليون دولار أمريكي في السنة، فضلاً عن ذلك فإن النمو في التجارة الخارجية بعدما تطورت الاتصالات والانترنت والتجارة الإلكترونية فإنها مستمرة في النمو وسوف تصل إلى أضعاف ذلك حيث أن هناك خبراء في بريطانيا يقولون أنه خلال العشرة أعوام القادمة سيصل حجم المعاملات الدولية بين دول العالم إلى ما يقارب 48 تريليون دولار أمريكي، لذلك كان لزاماً على المجتمع الدولي أن يهتم بالتجارة الدولية بين الدول.

الفصل الثاني:

التنمية الاقتصادية

و النمو

تمهيد:

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اقتصادية واجتماعية وسياسية تحتل مركزا بارزا في الأمور العالمية منذ 1945، حيث نجد اليوم عالما غدت فيه التنمية محور كل جهد وغاية كل خطة بحيث زاد الاهتمام بمعرفة موضوعها وتباين مقاصدها وأهدافها، وأصبحت الشغل الشاغل والهم الرئيسي لكل دعاة التحرر وبناء المجتمعات البشرية. وبما أن التنمية الاقتصادية تعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، فإنه يتطلب توفير الأموال اللازمة لذلك، حيث اعتبر التمويل لمدة عقدين من الزمن أنها وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي. ولكن يعتبر الكثير من المختصين والاقتصاديين الدوليين أن رأس المال ليس وحده الضروري للتنمية وحسب حيث أنه ومن المهم كذلك أن تتوفر الكفاءات والتنظيمات لإدارتها، وإنما تبقى الحقيقة الأكيدة واضحة للعيان هي أن التمويل لا يمكن الاستغناء عنه ويبقى حجر الزاوية في خضم كل الجهود باتجاه التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر فرع مستقل من النظرية الاقتصادية يطلق عليها "اقتصاديات النمو" أو "اقتصاديات التنمية" منذ ذلك الوقت أصبحت الحكومات في الدول النامية وبعض الدول الأوروبية تفكر جدياً في التنمية.

ولما كانت التنمية تشمل عدة جوانب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية كونها في معناها الواسع هي عملية نهوض حضاري شاملة فقد اختلف مفهومها في الدول النامية عن الدول المتقدمة، كما أنه تم الاختلاف في وضع مفهوم جامع مانع لها من جهة، ومن جهة أخرى فلما كانت التنمية تشمل مختلف جوانب الحياة، فلا بد من أنها لها أبعاد جاءت لتحقيقها.

ولهذا نفصل ما مهدنا له في مطلبين متتاليين، حيث تناولنا في المطلب الأول النمو والتنمية الاقتصادية في حين جاء المطلب الثاني ليعبر أبعاد ومستلزمات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: النمو والتنمية الاقتصادية

يعتبر مفهوم التنمية غير واضح لدى صانعي القرار والمنفذين، فقد اختلفت الآراء وتعددت حول تحديد مفهوم موحد لمصطلح التنمية.

ومما تقدم ذكره وبغرض التوصل لتعريف دقيق وموحد للتنمية، سوف نفصل هذا المطلب إلى فرعين، حيث نعنون الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية، في حين يكون عنوان الفرع الثاني الفرق بين التنمية والنمو الاقتصاديين.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

إن الكتاب اختلفوا في تعريف التنمية الاقتصادية ونظراً لأن عملية التنمية معقدة تتطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض خاصة وأن التنمية الاقتصادية تقتزن بنمو السكان، وبتراكم رأس المال، وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج بتغيير تركيب السكان، وتغيير توزيع الإنفاق القومي بين الاستهلاك والادخار، وأيضاً توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية (توبين علي، 2004: 5).

لقد تعددت التعاريف فيما يخص هذا المصطلح فمنهم من يحاول تعريفها على أن المضمون العام للتنمية هو العمل على زيادة الدخل عن طريق توسيع وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة (شوقي أحمد، 1979: 16)، ومنهم من يحاول تعريفها بالمراحل التي يمر بها المجتمع

كمرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التأهب، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج ومرحلة الاستهلاك الواسع (محمد العماري، 1969: 23).

وكذلك تعرف بأنها تغيير بنيوي يكون من شأنه تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة من الزمن، ودفعة قوية يتهياً بفضلها التغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يموج بها الاقتصاد المتخلف، وإستراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة القوية اللازمة لتحقيق ذلك التغيير البنائي الذي تتطلبه هذه التنمية (زورقين سورية، 2008: 47-48). كما تعرف التنمية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لفترة طويلة (محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، 2003: 70).

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية (محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أمد، 1999: 7). فقد عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجهوية في البنيان الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي (مدحت القرشي، 2007: 122).

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية، بأنها عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة، وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع، وتصبح التنمية الاقتصادية هي عملية تعني الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي بكل أبعاده إلى حالة من التقدم الاقتصادي بمفهومه الشامل، ويقاس ذلك من خلال عدة مؤشرات منها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى، مثل المؤشرات الصحية والتعليمية وبعض الخدمات الأساسية وغيرها من المؤشرات التي تصدر في تقارير من الأمم المتحدة يسمى تقرير التنمية البشرية (عبد المطلب عبد الحميد، 2001: 465).

فالتنمية الاقتصادية لا تتحمل فقط تغيرا كميا يتمثل في زيادة دخل الفرد الحقيقي فقط وإنما يتمثل في الحقيقة في تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد القومي (إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، 2004: 266).

كما عرف "Edgar Owen" التنمية، في كتابه 1987، بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع،

كما عرف "A.K.Sen" التنمية "بأنها تعمل على توسيع الحقوق والقدرات، فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية احترام النفس والثاني يمنح الفرد الحرية" (مدحت القرشي، 2007: 122-123).

أما الاقتصادي "kindle Berger" فيؤكد أن التنمية الاقتصادية "هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها" (كاظم جاسم علي العيساوي، محمود حس الوادي، 2000: 214).

ويرى "جير الدماير" بأن: "التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن (إسماعيل إسماعيل شعباني، 1997: 53-54).

أما "واجل" وهو اقتصادي أمريكي فيرى بأن: "التنمية تتضمن الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها" أو التي يمكن تحقيقها وهي موازنة قد تكون ذات طابع وطني أو دولي بين فترات زمنية، وتتعلق بنفس الفترة الزمنية الواحدة. كذلك قد تتضمن الموازنة بين النظم والأفراد (إسماعيل شعباني، 1997: 53).

ويعرف سيلسو فولتادو التنمية بأنها: "بصورة أساسية ومن وجهة النظر الاقتصادية زيادة في تدفقات الدخل الحقيقية، أي زيادة كميات السلع والخدمات الجاهزة، وفي وحدة زمنية ولدى جماعة معطاة، يتعلق الأمر إذن بمفهوم يرتبط بعناصر قابلة للحساب الكمي (إسماعيل شعباني، 1997: 53).

وتعريف الاقتصادي السويدي "ميردال" أشمل من كل هذه التعريفات لأن: "التنمية تعبر عن التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل" (إسماعيل شعباني، 1997: 53-54).

ويرى "مائير بالدوين" أن التنمية عبارة عن عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن (محمد مروان السمان، 2009: 392).

كما يقول "مينت" كذلك في كتابه The Economic Developing Countries أن التنمية هي: "عملية مستمرة لمدة طويلة وليست جهداً أنياً لا يقوم فقط على دراسة وزيادة الإنتاج المباشر التي يقود إليها، إنما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأثر الذي يحدثه في المدى البعيد وبشكل غير مباشر على المؤسسات تحدد القدرة الإنتاجية المقبلة لل دولة سلبي وإيجاباً" (محمد مروان السمان، 2009: 392).

أما كولين كلارك فيقرن التنمية بالتقدم الاقتصادي، وهذا الأخير بمفهومه يكاد يتطابق مع التقدم التكنولوجي (محمد مروان السمان، 2009: 293).

يقول كلارك: "يمكن تعريف التقدم الاقتصادي لأنه تحسن في الرفاه الاقتصادي". والرفاه الاقتصادي حسب رأي بيجو يمكن تعريفه ابتداءً "بأنه وفرة في جميع السلع والخدمات التي من المعتاد مبادلتها بالفراغ عنصر في الرفاه الاقتصادي" (محمد مروان السمان، 2009: 293).

ويعترض "بول باران" على التعريف في نقطتين رئيسيتين (محمد مروان السمان، 2009: 293-294):

- 1) أنه لا تجوز مطابقة النمو الاقتصادي بالزيادة في الرفاه، لأن هذه المطابقة تسقط من الحساب قسماً كبيراً من الناتج الإجمالي لا علاقة له بالرفاه الاقتصادي مثل سلع التكوين الرأسمالي والأسلحة وصافي الصادرات؛
- 2) لا يجوز مطابقة التحسن في الرفاه الاقتصادي مع وفرة السلع والخدمات التي من المعتاد مبادلتها بالنقود فقط، إذ يمكن تحسين الرفاهية الاقتصادية بدرجة كبيرة بكميات متزايدة من السلع والخدمات التي قد لا تجري مبادلتها.

على الرغم من صحة الاعتراضات التي يوردها "بول باران" على تعريف "كلارك" فإنه لا يعطي تعريفاً شاملاً للتنمية وإن كان يضيف عناصر جديدة ذات أهمية خاصة يقول: "لنعرف النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية بأنه الزيادة على مر الزمن في إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد" (محمد مروان السمان، 2009: 294).

ويضيف "بنيامين هيجنز" عناصر جديدة في تعريفه للتنمية الاقتصادية منها أنه يشير إلى أن التنمية هي: "زيادة ملحوظة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد منه، تنتزع على الأنشطة وفئات الدخل المختلفة وتستمر لفترة طويلة تمتد إلى جيل أو جيلين وتتخذ خلالها صورة تراكمية" (محمد مروان السمان، 2009: 294).

أما "الشافعي" يعرفها بأنها: "تغيير بنيوي يكون من شأنه تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة من الزمن، ودفعة قوية يتهدأ بفضلها التغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يموج بها الاقتصاد المتخلف وإستراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة القوية اللازمة لتحقيق ذلك التغيير البنائي الذي تتطلبه التنمية" (محمد مروان السمان، 2009: 395).

إن مصطلح التنمية يعني أشياء مختلفة إلى مختلف الأفراد ولهذا من الضروري أن يكون لدينا تعريف محدد ومقبول، وبدون هذا التعريف سوف يصعب تحديد التنمية وتطور دولة ما أو تلك في مضمورها. وقد اختلفت تعريفات التنمية فيما بين الاقتصاديين والكتاب، ولكنها أجمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية (مدحت القرشي، 2007: 122).

إن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، وتعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع مختلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاقتصادية والثقافية بل حتى في المجال العسكري (إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، 2004: 268).

الفرع الثاني: الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي

يجري التفريق بين مفهومين يقتربان من بعضهما هما النمو والتنمية باعتبار أن النمو يتضمن بالأساس نمو الناتج القومي دون حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى، بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج القومي حصول تغيرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجالات.

وهذا يشير إلى أن النمو يتحقق في مجتمع جرت فيه مثل هذه التغيرات في فترات سابقة كما هو الحال في الدول المتقدمة حاليا، وهذا ما يؤدي إلى نمو الناتج القومي دون أن يرافق ذلك تغيرات واسعة وملموسة في الجوانب المختلفة، في حين أن إجراء مثل هذه التغيرات يعتبر أمرا ضروريا جدا في حالة التنمية لتحقيق ارتفاع في معدل الناتج القومي بالشكل الذي يفوق نمو السكان ويحقق ارتفاع في معدل الدخل الفردي بصورة مقبولة تسمح بتقليل درجة التخلف، وصولا إلى القضاء عليه وتحقيق حالة التقدم، ذلك لأن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية لا تخدم العمل من أجل تحقيق التنمية وتساعد على استمرار التخلف في الكثير منها وبالتالي فإن تغييرها بالاتجاه الذي يسهل القيام بعملية التنمية يعد أمرا ضروريا، لا بد من القيام به (فليح حسن خلف، 2006: 178).

ونجد أن التنمية والنمو كل منهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع. ويميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي - أي استخدامهما كمرادفين - حيث أن كلاهما يعني التغير إلى الأحسن ويميل عدد من الكتاب إلى استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما إلا أن الرأي الأعم والأصوب وهو وجود اختلاف واضح بين المصطلحين، ولهذا فإنه من المفيد أن نوضح تفصيلا مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (محمد عبد العزيز عجمية ، 2006: 72-73).

ف نجد أن "لويس" يحاول من خلال تعريفه توضيح الفرق بين التنمية والنمو فيقول: "النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية، لأن وحده يمكنه رفع مستوى المعيشة" (إسماعيل شعباني، 1979: 53)، ويقول "بونيه" " أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل

تنظيمات اجتماعية ثابتة وموحدة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تقترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة ". أما "جوركنسون" فيقول: "إن الفرق بين نظريات التنمية ونظريات النمو يكمن في أن نظريات التنمية تركز اهتمامها على الموازنة بين تراكم رأس المال والزيادة السكانية، في حين تركز نظريات النمو على التوازن بين التوظيف والادخار"، وتؤكد "أورسولا هيكس" على " أن مفهوم النمو ينطبق على الدول المتقدمة اقتصاديا والتي تتميز باستغلال مواردها المعروفة استغلالا شبة كامل أما مفهوم التنمية فينطبق على الدول المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها"، ويأتي "شومبيتر" فيعتبر النمو: "تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد، أما التنمية فهي تغير متصل وتظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة"، ويقول "هيرشمان" "إن التغيرات الهيكلية التي تحول الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد حديث لم تعد ضرورية بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، والنمو هو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لخطط معتمدة من الدولة"، كما يقدم "كندلبرجر" تفرقة بين النمو والتنمية فيقول: "يعني النمو إنتاجا أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، أما التنمية فتعني تغييرات في هيكل الإنتاج وتخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية"، أما "كوسوف" فيقول: "أن النمو هو التغير في حجم النشاط الاقتصادي، بينما تعني التنمية بالإضافة إلى التغير في حجم النشاط في هيكل المقتصد لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره على المدى الطويل أو لصالح أكثر القطاعات حيوية" (محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، 1999: 39).

إن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المعتمد والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية (الإنتاج القومي، الدخل القومي...) وينطبق ذلك على الدول المتقدمة، أما المفهوم السائد للتنمية فهو التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة ويقضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية وينطبق ذلك على الدول المتخلفة (محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، 1999: 40).

أما التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائد التغيير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا " (مدحت القرشي، 2007: 125).

من خلال ما سبق نجد أن مفهوم التنمية الاقتصادية أشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، فعليه حين يكون النمو الاقتصادي مجرد نمو عابر لفترة زمنية محددة أو نمو تلقائي دون تدخل حكومي، نجد أن التنمية الاقتصادية لها صفة الاستمرارية، وتحدث بفعل التدخل الحكومي ويترتب عليها تغير هيكل من المسار الاقتصادي (محمدي فوزي أبو السعود، 2004: 339-340). فهي عملية متعددة الأبعاد تشمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وإبادة الفقر المطلق (أحمد رمضان نعمة الله ، 2002: 381) فإنها ترتبط بالتغيرات التي تحدث في النسب والعلاقات فيما بين المكونات الأساسية للاقتصاد المعني (هوشيار معروف، 2005: 350).

المطلب الثاني: أبعاد ومستلزمات التنمية الاقتصادية

لما كان مفهوم التنمية الاقتصادية شامل ويتضمن عدة جوانب، كان لابد عليه أن يتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة، كون التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية حضارية لها أبعادها ومستلزماتها لذلك كان لابد علينا من التفصيل فيها تباعا في فرعين متتاليين: الفرع الأول يستعرض أبعاد التنمية الاقتصادية، في حين يستعرض الفرع الثاني مستلزمات التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية

مما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة تأتي على ذكرها في عدة فقرات كالاتي:

الفقرة الأولى: البعد المادي للتنمية

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض التخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في الدول المتقدمة. إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية، فالدول المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي:

- تحقيق التراكم الرأسمالي؛
- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل؛
- سيادة الإنتاج السلعي؛
- عملية تكوين السوق القومية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنوع الهيكل الإنتاجي، ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع. ومعلوم أن عملية التصنيع تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها ثورة صناعية، وتهيئة القاعدة الصناعية وارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي، وخلق الأطر الملائمة لإحداث التغيير في البنيان الاجتماعي.

الفقرة الثانية: البعد الاجتماعي للتنمية

لاشك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران:

(1) المرادفة بين التنمية والتحديث هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، وأن المفهوم الجديد للتنمية على وفق هذا المنظور تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع، وزيادة الإنتاج المادي، وارتفاع معدلات الإنتاجية، وسرعة الانتقال الجغرافي، وسرعة الاتصال وزيادة السكان، وزيادة التحضر، وزيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وإعادة تأهيل المهارات الفردية وإعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد؛

(2) تحقيق التنمية بالانتشار حيث بدأ التغيير من الدول المتقدمة من خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة. أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر. وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات وأصبح ينظر لها بأنها مرتبطة بالبطالة، وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان (هوشيار معروف، 2005: 131-134).

الفقرة الثالثة: البعد السياسي للتنمية

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية فأصبحت التنمية رهانا عالميا لكل الدول، فالتنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي. ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة. فإذا كان الواقع قد فرض على الدول النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن

هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات الدول النامية.

الفقرة الرابعة: البعد الدولي للتنمية

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1967 تسمية عقد التنمية الأول والذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ 7% كما شهد عقد الستينات نشأة منظمة الجات (GATT) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية، وكذلك نشأة منظمة الأونكتاد (UNCTAD) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤاً، ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980، مستهدفاً معدلاً سنوياً للنمو يبلغ 6% إلا أن مساعي كل الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر الدول النامية، ولهذا تعمق التفاوت في الدخل فيما بين الدول الغنية والفقيرة عبر مرور الزمن (هوشيار معروف، 2005: 134).

الفقرة الخامسة: البعد الحضاري للتنمية

إن مفهوم التنمية واسع يشمل كل جوانب الحياة. ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية (هوشيار معروف، 2005: 135).

الفرع الثاني: مستلزمات التنمية

الفقرة الأولى: تجميع رأس المال

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق هذا التراكم من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلاً من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، وكذلك وجود قدر من الادخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات وأن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة وتوفيرها للمستثمرين إضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها بحيث يتم استخدام الادخارات الحقيقية والنقدية (فليح حسن خلف، 2006: 184-185).

إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة ال دولة على إنتاج السلع ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو (مدحت القرشي، 2007: 135).

الفقرة الثانية: الموارد البشرية

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية. وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية، حيث إن الفرد هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، لذا فإن الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي (مدحت القرشي، 2007: 137) ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة (فليح حسن خلف، 2006: 192)، فهو يرسم وينفذ عملية التنمية، لذا ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني (مدحت القرشي، 2007: 137) وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها وبالتالي كمنتفع منها (فليح حسن خلف، 2006: 192)، ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية.

الفقرة الثالثة: الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، والأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها. فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين (مدحت القرشي، 2007: 140، 139):

1) تمكن الدول من توسيع نشاطها الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للدول العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية؛

2) تمكن الدولة من إنتاج مواد خام وتصنيعها وتحويلها إلى سلع نهائية. اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا وحاسما في عملية التنمية، حيث يتم الربط بين تحقيق النمو في بعض الدول المتقدمة مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا ووفرة الموارد الطبيعية في هذه الدول، في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك، والدليل على ذلك أن هناك بعض الدول استطاعت أن تحقق التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق

التنمية حتى الوقت الحاضر، وأن خطواتها في سعيها لتحقيق التنمية لازالت دون المستوى المطلوب.

بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية وتوفرها لعملية التنمية، لكن الذي يلاحظ أن قدرة الدول المتقدمة على التعويض عن النقص في توفير الموارد الطبيعية تفوق قدرة الدول المتخلفة على ذلك ويعود السبب أساسا إلى أن الدول المتقدمة بفعل حالة التطور التكنولوجي التي حققتها، تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث تحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر (فليح حسن خلف، 2006: 188-189).

الفقرة الرابعة: التكنولوجيا

إن مفهوم التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج، وبطبيعة الحال فإن هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية وبعبارة أوسع وأشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرة العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع (مدحت القرشي، 2007: 141-142).

ويمكن أن تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر من بينها (فليح حسن خلف، 2006: 198-

199):

- براءة الاختراع والعلاقات التجارية؛
- المعرفة غير المسجلة أو غير القابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية؛
- المهارات التي لا تنفصل عن أفراد العاملين؛
- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية، وبصفة خاصة المعدات.
- وتبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تساهم فيما يلي:
- زيادة الكمية المتاحة من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف وإضافة موارد جديدة، أو من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما موجود من موارد طبيعية؛
- إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية، تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد، أي زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي منها؛

- زيادة إنتاجية الموارد الموجودة، أي تحقيق الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية؛
- اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية وتقليل التكاليف وما إلى ذلك.

إن التقدم التكنولوجي أو التغير التكنولوجي يعني تغيراً في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغير في المنتج وقد يعني ذلك تحسناً في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد. وحيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، وهذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات الإنتاجية، وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات. فالتقدم التكنولوجي يلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو الإنتاجي، وأن دور التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو قد ظهر جلياً في الدراسة التي قام بها "Denison"، حيث وجد بأن مستلزمات الإنتاج ساهمت في نصف النمو المتحقق في الولايات المتحدة الأمريكية، أما النصف الباقي فيعود إلى تحسين تكنولوجيا الإنتاج والإدارة والتنظيم. كما أن النمو الذي تحقق في بريطانيا، خلال الثورة الصناعية كان السبب الرئيس لذلك هو التقدم التكنولوجي أما تراكم رأس المال فقد لعب دوراً ثانوياً، كما أن التقدم التكنولوجي يلعب دوراً في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية. وأن هذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليف الإنتاج. وبهذا المعنى فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى حركة إلى الخارج في منحنى إمكانيات الإنتاج (مدحت القرشي، 2007: 142-143).

المبحث الثاني: أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المختلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس (كامل بكري ، 2003: 401).

إن أهداف التنمية الاقتصادية ل دولة ما تعبر بشكل أو بآخر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها ذلك الدولة، كما تعتبر نوع من السياسة الاقتصادية التي ينتهجها وصولا لتحقيق أهدافه الرئيسية (زرقين سورية، 2008: 49)، ومما لا شك فيه أن هذه أهداف قد تختلف من دولة إلى آخر ومن فترة إلى أخرى في الدولة الواحدة، ونظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول، ومع ذلك فإن هناك أهداف أساسية مشتركة تسعى إليها جميع الدول النامية (كاظم جاسم علي العيسوي، محمود حسن الوادي، 2000: 215)، إلا أنه مع ذلك يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة والتي من أهمها ما يلي:

الفرع الأول: زيادة الدخل القومي الحقيقي

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي فمعظمها تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص منه وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية (إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمدعريفات، 2004: 274).

زيادة الدخل القومي في أي دولة تحكمها عوامل الزيادة في السكان وإمكانيات الدولة المادية والفنية، فمثلا كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدولة المادية والفنية فكلما توافرت أموال أكثر وكيفيات أحسن أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس كلما كانت العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما يكون صغيرا نسبيا (توبين علي، 2004: 6).

الفرع الثاني: رفع مستوى المعيشة

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيره وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات. وإن تحقيق هذا الأخير لا يقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات جذرية في هيكل الزيادة السكانية لأن زيادة السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة (توبين علي، 2004: 6).

زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد وغالبا ما يتضمن هذا الهدف الرئيسي أهداف تفصيلية كالتالي (زرقيين سورية، 2008: 49):

- استثمار الموارد الطبيعية واستغلالها؛
- تنويع مصادر الدخل والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل؛
- تعزيز وزيادة فعالية القطاع الخاص ومن بينها الشروع في انتهاج سياسة الخصخصة؛
- دعم وتشجيع المشاريع الصناعية؛
- زيادة وتنويع الصادرات؛
- تحسين مستويات المناطق الريفية أو المناطق الأقل تقدما؛
- الاكتفاء الذاتي عن العالم الخارجي؛
- الانفتاح على العالم الخارجي.

الفرع الثالث: تقليل التفاوت في الدخل والثروات

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخل والثروات (إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، 2004: 275). وهذا التفاوت يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة حيث يعمل على ترده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع، هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى إحداث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع، ذلك لأن الطبقة الغنية التي تستحوذ على كل الثروة ومعظم الدخل لا تتفق كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك وهي تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول، بعكس الحال بالنسبة للطبقات

الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما حصلت عليه من أموال (توبين علي، 2004: 6)، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي. وتزداد هذه الظاهرة تفاقماً كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت (إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، 2004: 275)، وهذا الجزء المكتنز يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال ومن هنا تظهر أهمية التنمية الاقتصادية في التقليل من التفاوت في توزيع الدخل والثروات (توبين علي، 2004: 6).

الفرع الرابع: التوسع في الهيكل الإنتاجي

في الدولة المتخلفة تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي فهي مجال الإنتاج ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان كما وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي، وسيطرة الزراعة على اقتصاديات هذه الدولة بهذا الشكل يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة للتقلبات في الإنتاج والأسعار، فإذا حدث وجاء المحصول الزراعي وفيراً أو ارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية كان معنى ذلك حدوث موجة من الانتعاش والرواج. أما إذا حدث وجاء المحصول قليلاً نتيجة لنقص في مياه الري أو لإصابته بأفة من الآفات أو حتى تدهورت أسعاره في الأسواق العالمية كان معنى ذلك انتشار الكساد والبطالة في هذه الدولة (كامل بكري، 2003: 405-406).

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي، زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية. كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة. ومن أهم المشاكل التي يعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، وارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى النقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط (إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، 2004: 275-276).

الفرع الخامس: السيادة والاستقلال الاقتصادي

وتعتبر هذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي وقد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الأهداف، وهذا ما استهدفته دول العالم النامي ومنها الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال (زرقيين سورية، 2008: 49).

المطلب الثاني: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

عاشت الدول النامية ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة، يعود أغلبها إلى ظروف تاريخية، منها ما كرس نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية. دفعت هذه الأوضاع بالدول النامية إلى البحث عن المخرج من الواقع الصعب الذي تعيشه، مما جعلها تتبنى استراتيجيات تنموية، أفرزتها الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية عبر مراحل التطور التاريخي البشري، تركز أساسًا على التصنيع كمحرك أساسي لعملية التنمية، حتى أصبح التصنيع مرادفًا للتنمية، كما أن الدول المتقدمة هي دول صناعية. إن الاستراتيجية التنموية أو استراتيجيات التصنيع التي تبنتها الدول النامية لم تساعدها على الخروج من التخلف لأسباب مختلفة نقف عليها لاحقًا.

الفرع الأول: مفهوم استراتيجية التنمية

يقصد باستراتيجية التنمية الاقتصادية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية، والانتقال بالمجتمع من حالة الركود إلى النمو الاقتصادي الذاتي، ويختلف هذا الأسلوب بالضرورة من دولة لأخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية (العشيري حسن درويش، 1979: 102).

من بين أهداف استراتيجيات التنمية نذكر:

(1) إن الهدف الأساسي من وضع استراتيجيات للتنمية هو نقل المجتمع من حالة الركود إلى حالة النمو الاقتصادي الذاتي، لي توفير الظروف والشروط الضرورية للتجدد الاقتصادي الذاتي؛

(2) إن الاستراتيجية تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا معناه أنه لا يمكن أن تتطابق استراتيجيتان للتنمية، لأن استراتيجية التنمية تفصل على مقياس كل دولة، ووفقًا للشروط المذكورة آنفاً؛

(3) إن الدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مهم في وضع واختيار مفردات استراتيجية التنمية لكل دولة، فمن دولة حارسة إلى دولة متدخلة، تلعب دور منظم من خلال المشاريع الخاصة بها.

مع تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من دولة لأخرى نجد أن استراتيجيات التنمية بعدد دول العالم مهما كبر أو صغر حجمها، إلا أن هناك من الاقتصاديين من وضعوا استراتيجيات للتنمية للدول النامية انطلاقًا من بعض المظاهر العامة والمشاركة بين هذه الدول.

الفرع الثاني: أنواع استراتيجيات التنمية

تعددت تصنيفات وتقسيمات استراتيجيات التنمية الاقتصادية، فمن تنمية صناعية تركز على الصناعة أو الزراعة أو الخدمات إلى تنمية اقتصادية تركز على التجارة الخارجية (ترقية الواردات والصادرات) إلى تنمية اقتصادية تركز على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من عدمه إلى تنمية اقتصادية تركز على رأس المال والعمل والتطوير التكنولوجي... الخ من التصنيفات الأخرى. لذا سنكتفي بالحديث عن التنمية الاقتصادية التي تركز على التصنيع والتي أفرزتها الأدبيات الاقتصادية على النحو التالي:

الفقرة الأولى: استراتيجية إحلال الواردات

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تشييد مشاريع صناعية قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل. وقد ظهرت هذه الاستراتيجية وانتشرت في دول أمريكا اللاتينية. وكان التوجه لمثل هذه الاستراتيجية راجع لتعاضد العجز التجاري للدول النامية. وذلك لانخفاض أسعار موادها الأولية المصدرة، وأدى تزايد هذا العجز إلى الحد من استيراد مواد الاستهلاك وقيام صناعات محلية لإنتاج هذه المواد كلياً أو جزئياً.

تمر هذه الاستراتيجية بمراحل ثلاث هي (فتح الله ولعلو، 1989: 279):

- (1) المرحلة الأولى: إنتاج المواد الاستهلاكية الحقيقية.
- (2) المرحلة الثانية: إنتاج مواد استهلاكية معمرة، أي سيارات، أدوات كهربائية ومنزلية، نتيجة للاحتياجات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الأولى، وذلك بإعانة من الشركات المتعددة الجنسيات.
- (3) المرحلة الثالثة: إنتاج المواد الوسيطة، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية.

إن لجوء الدول النامية إلى التصنيع يهدف أساساً إلى بناء قدرات إنتاجية ذاتية، والقضاء على التبعية للخارج، إلا أن هذه الاستراتيجية تعمل عكس هذا الاتجاه، لأن المنتج لمراحلها الثلاث يلمس أنها كلما تقدمت في التطبيق ازدادت تبعية، وذلك نظراً للصعوبات التي واجهتها منها (فتح الله ولعلو ، 1989 : 298):

- انتقال هذه الدول من استيراد السلع الاستهلاكية بأنواعها إلى استيراد السلع الرأسمالية ذات التكاليف الباهظة؛

- اعتماد هذه الاستراتيجية على إحلال السلع الاستهلاكية، وهذا لا يؤدي إلى تغيير البناء الصناعي في ال دولة، لأنه تصعب الانطلاقة من الصناعات الاستهلاكية إلى إقامة صناعات الأساس؛
- ضيق السوق الداخلية الذي يجعل مردود صناعات محدودا زمانيا ومكانيا، إلا أن هذه المعضلة يمكن تحل في اتجاه الدول النامية إلى التكامل في مختلف أطره.

إن مثل هذا الاستراتيجية لم تتمكن من التخفيف من حدة مشكل البطالة الذي تعانيه الدول النامية، نظرا للطبيعة المرسمة للتكنولوجيا المستعملة، واستقرار البيئة الإنتاجية السائدة والمعتمدة على القطاعين الاستخراجي والزراعي التصديري.

كان الهدف من هذه الاستراتيجية إقامة مثل هذه الصناعات في الدول النامية قوبلت بالتشجيع من طرف الدول المتقدمة، وكذا الدول النامية، وهذا ناتج عن أهداف كلا الطرفين في إقامتها.

فهدف الدول المتخلفة من عملية النقل بشكل رئيسي هو:

- إحلال هذه الصناعات محل الاستيراد، أي أنها تقيم هذه الصناعات في دولة أنها لتغطية الاحتياجات المحلية، بدلا من الاعتماد على استيرادها من الخارج. سيما أن تمثل احتياجا مطلوبا بشدة بعد مرحلة حرمان طويلة نسبيا، ويكون هذا على العموم من أجل تصنيع مواد خام متوفرة في ال دولة المعني بدلا من تصديرها خاما، ومن ثم استيرادها سلعا مصنعة. فبدلا من تصدير القطن والجلود كمواد خام إلى الدول الأجنبية، واستيراد الألبسة والأحذية المصنعة، يتم تحويل المواد الخام في الدولة المنتجة لهذه المواد؛
- إقامة هذه الصناعات من أجل التخصص في التصدير وهي الحالة التي أخذت في الشبوع أكثر فأكثر في الآونة الأخيرة. فنقام صناعات تحويلية كاملة لا علاقة لها بالاحتياجات الداخلية ومتخصصة فقط، بالتصدير وخاصة في الدول المتطورة، أي الاستفادة من قوى العمل الرخيصة وتوفر المواد الخام المحلية.

موقف الدول الطاردة لصناعة إحلال الواردات: يتلخص موقفها في التخلص من تكنولوجيا متخلفة، وهي نوع من التكنولوجيا التي أصبحت إمكانية تطوير تقنياتها محدودة، وبالتالي فهي تحتاج لقوة عمل كثيرة العدد ذات كفاءة محدودة، وهو عنصر غير مرغوب فيه في ظروف قوة الحركة النقابية وازدياد مطالبها المادية والاجتماعية، وهذا يفرض على المؤسسات أجور عالية أكثر من الدول المتخلفة، ينبغي عليه في مقابل ذلك أن يقدم إنتاجا يحتاج لمهارة

توازي الأجور العالية نسبياً، لذلك يجب تحويله إلى صناعات أكثر تطوراً، وأن يحل محله عامل أقل كفاءة.

تكون صناعة إحلال الواردات والصناعة المخصصة للتصدير على شكلين:

- 1) صناعات تدخل في إطار الهيكل الاقتصادي الوطني، وهي صناعات يخصص جانب من إنتاجها لكفاية جزء من الاحتياج المحلي، وجانب آخر للتصدير؛
- 2) معامل مخصصة للتصدير مقامة خارج هيكل الاقتصاد الوطني، ضمن ما يعرف بالمناطق الحرة التي أنشأتها الدول النامية من أجل اجتذاب الرساميل، عن طريق منحها العديد من الضمانات، وتستفيد من كافة المزايا المتوفرة في الدولة من استخدام اليد العاملة الرخيصة، وتتمتع بالدعم الحكومي والحماية، والاستفادة من البنى الهيكلية المتوفرة. بل قد تحظى هذه المشاريع ببعض الضمانات المميزة خلافاً لما هو سائد في الدولة من قوانين وتشريعات تنظيمية مختلفة.

ويمكن أن نلخص بعض هذه المزايا فيما يلي، حتى نقف على حقيقة الدول المتقدمة عملت على إبقاء الطرق التقليدية لتقسيم العمل الدولي بين دول الجنوب المتخصصة في إنتاج المواد الأولية، ودول الشمال المتخصصة في إنتاج وتصنيع تلك المواد، إلا أن الأساليب اختلفت، والميكانيزمات تعددت، وتتمثل بعض هذه المزايا فيما يلي:

- عدم الخضوع للروتين الحكومي عند نقل سلع وتجهيزات المشاريع المقامة على هذه المناطق بين منطقة حرة وأخرى؛
- عدم الخضوع لقانون الضرائب على الدخول، وغيرها من الإقرارات والتصريحات الضرائبية المعمول بها داخل أراضي الدولة؛
- السماح لتلك المشروعات بإعادة تحويل الأرباح إلى الخارج من جديد بدون قيود؛
- عدم التشدد على تطبيق قوانين العمل، بنفس الكيفية المعمول بها أحياناً في القطر المعني. بل وتذهب بعض الدول لتقديم ضمانات تتعلق حتى بحماية الرساميل الموظفة في هذه المناطق من الاضطرابات، وتقدم لها الحماية من أجل ضمان أجور ثابتة ورخيصة، بغية اجتذاب هذه المشاريع؛
- السماح بإعادة تصدير منتجات المشاريع إلى داخل الدولة وفق قواعد معينة، وكذلك تقديم تسهيلات كبيرة لتصدير منتجات المشاريع خارج الدولة المجاورة، أو إلى الدول الصناعية المتطورة، دون الخضوع لإجراءات تذكر (صموئيل عبود، 1986: 116)، وفي هذه الحالة أمام ضعف المنظومات القانونية للدول النامية، تشكل هذه المناطق جزراً ذات نفوذ

داخل هذه الدول، مما يجعلها تسيطر ليس على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تتعداه إلى الجانب السياسي، بحيث تصبح صانعة للقرار السياسي داخل تلك الدول.

الفقرة الثانية: استراتيجية صناعة التصدير

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تكفل الدول النامية بإجراء بعض عمليات التصنيع على صادراتها، حتى تزداد قيمتها في السوق العالمية.

أخذت هذه الاستراتيجية اتجاهين (صموئيل عبود، 1986، 115-117):

- 1) دول أسست صناعات تصديرية لتحويل مواردها الأولية وإنتاج مواد وسيطة قبيل تصديرها، كما حدث في الدول المنتجة للنفط (الصناعات البتروكيمياوية) .
- 2) دول أحدثت مشاريع صناعية لإنتاج مواد استهلاكية متفاوتة الكثافة، اعتمادا على استعمال اليد العاملة الرخيصة التي تمتلكها (صناعة النسيج والمطاط)، كما حدث في جنوب شرق آسيا.

يعود سبب تخلي الدول المتقدمة عن مثل هذه الصناعات، أو مراحل من التصنيع ما يلي:

- التناقضات الحديثة التي ظهرت في الدول المتقدمة والمتعلقة بالبيئة والتلوث؛
- المواجهة بينها وبين دول العالم الثالث حول شروط الإنتاج والتبادل وطبيعة النظام الاقتصادي العالمي.

نتج عن انتهاء هذه الاستراتيجية ما يلي:

- إحداث مشاريع ضخمة بتكاليف باهظة، لكن أغلبها لا يصل إلى طاقته الإنتاجية الكاملة. مما أدى إلى امتصاص هذه المشاريع لموارد ضخمة، أحوج ما تحتاجها الدول النامية في تطوير قطاعات بكاملها؛
- مساعدة اقتصاديات الدول النامية على الاندماج في سياق تقسيم العمل الدولي الحديث الذي تفرضه الشركات المتعددة الجنسيات؛
- وجود صعوبات كبيرة أمام هذه الصناعات، نظرا للحواجز التي تفرضها الدول المتقدمة لدخول منتجاتها إلى السوق العالمية.

قدم "كلود شيسون" مندوب التنمية في المجموعة الأوروبية في السبعينيات تحديدا لهذين النمطين من التصنيع، وقد أعلن عن ذلك "فروبيه" سنة 1977 " هناك نمطان من التصنيع

في الدول النامية، الصناعة التي تهدف أولاً إلى سد الحاجات المحلية والإقليمية، وهي متساقطة بشكل أساسي. أما الصناعات المقامة أساساً من أوضاع اجتماعية وضرائية خاصة صناعة التصدير، فإنها لا تندمج في اقتصاد هذه الدول ولا تشارك في تنمية الدولة."

الفقرة الثالثة: استراتيجية الصناعات المصنعة أو النموذج السوفياتي في التصنيع

إن محور هذه الاستراتيجية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، وقد جاء بهذه الاستراتيجية "ج.د.دبرنيس" اعتماداً على نظرية أقطاب النمو، حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصناعة المصنعة كقطب نمو واعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام وإلى الخلف. ويحدد "دبرنيس" هذه الصناعات في الفروع التالية:

- مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى؛
- الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية؛
- إنتاج الطاقة (الصناعات البتروكيماوية).

إن ما جاءت به هذه الاستراتيجية كفيل ببناء قدرة إنتاجية ذاتية في الدول النامية، إضافة لإيجاد تكامل اقتصادي في المدى البعيد، إلا أن هذه الاستراتيجية كانت نتائجها متواضعة مسابقتها بسبب العراقيل التي واجهتها منها:

إن مثل هذه الصناعات تعتمد على تكنولوجيا كثيفة الرأسمال، وبالتالي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة، وهذا ما تفنقر له الدول النامية، إضافة إلى عدم مرونة العلاقة بين استيعاب الاستثمار والعمالة. ومعنى ذلك أنها تستنزف القدرات المالية لهذه الدول مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة.

إن هذه الإستراتيجية تحتاج لتأطير عالي في مجال التنفيذ والتسيير والصيانة، وهذا يستدعي بالضرورة استثمارات جانبية مصاحبة لتلك الصناعات والمتمثلة في تكوين الإطارات، وقبل التمكن من ذلك، على الدول النامية أن تستعين بالخبرات الأجنبية، وهذا معناه زيادة العبء المالي.

كان نتيجة لاعتماد الدول النامية لهذه الاستراتيجيات ما يلي:

- لم تكن في مستوى طموحات الدول النامية لأنها تجمع العديد من التناقضات أهمها:
 - (1) الرغبة في التخلص من التبعية مع اللجوء إلى الاستيراد؛
 - (2) اعتمادها على تكنولوجيا كثيفة الرأسمال مع انتشار البطالة؛

- (3) ارتفاع أسعار المعدات والتجهيزات مع الافتقار إلى رؤوس الأموال الضرورية.
- أوجدت قاعدة صناعية في هذه الدول تعتمد كلياً على الخارج، مما جعل أغلب المشاريع المقامة عبئاً على كاهل الدول؛
 - زادت من إنفاق هذه الدول مما جعلها عاجزة على إحكام ميزانية الحكومات، مما أدى إلى انتشار معدلات عالية من التضخم؛
 - زادت من الهجرة من الأرياف إلى المدن، وكان لذلك تأثيراً سلبياً على القطاع الفلاحي، وزاد ذلك من مشاكل المدن الاجتماعية، بسبب اكتظاظها بالمهاجرين (عيد الوهاب بن بركة، 1986: 8).

خاتمة الفصل

أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية يتم بواسطتها زيادة الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة من الزمن، ونظرا للتشابه الكبير بينها وبين النمو الاقتصادي كان لا بد علينا من تحديد مفهوم كل منهما بدقة حيث أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة وموحدة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ارتأينا أن حسن سير عملية التنمية الاقتصادية يتطلب إدراج أبعادها ومستلزماتها، وباعتبارها عملية حضارية فإنها جاءت باستراتيجيات معينة قصد تحقيق أهداف محددة تصب في مجملها حول تطوير الاقتصاد لتحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: أثر

تطور الإستيراد على

التنمية الاقتصادية

تمهيد:

يتلخص محتوى هذا الفصل في تحليل تطور الاستيراد على التنمية الداخلية للاقتصاد الوطني، خلال سنوات الدراسة، بالاعتماد على مؤشرات اقتصادية، ثم نقوم بمحاولة إثبات وجود علاقة بطريقة كمية، وهذا باستخدام طرق وأساليب القياس الاقتصادي لتحليل العلاقة بينهما.

المبحث الأول: تطور الواردات والنواتج الداخلي الخام في الجزائر:

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتعرف على أهم واردات الجزائر لنلاحظ ونحلل تطورها خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي إلى غاية السنوات الأخيرة من القرن الحالي، كما سنتطرق إلى تطور الناتج الداخلي الخام خلال نفس الفترة.

المطلب الأول: واردات الجزائر من السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات

الاقتصادية الكبرى:

منذ الاستقلال السياسي والجزائر تحاول إعادة بناء اقتصادها من خلال محاولة تطوير إنتاجها وتطبيق سياسات التنمية لتحقيق تنمية شاملة واستقلال اقتصادي ورغم ذلك مازالت تعاني إلى اليوم من تبعية اقتصادية.

1- تحليل تطور واردات الجزائر من 1994-2011:

جدول رقم (1) تحليل تطور الواردات من 1994-1999:

الواردات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المواد الغذائية والمشروبات	93 515	132 962	138 928	141 358,6	145 413,2	145 486,6
التموين الصناعي	165 203	236 944	157 639	145 210,4	163 414,8	178 186,6
الوقود ومواد التشحيم	1 762	5 138	5 533	7 378,6	6 869,4	9 870,2
الآلات والسلع التجهيزية	49 552	90 345	108 154	119 061,2	127 980,9	152 676,4
معدات النقل وقطع الغيار	24 224	34 397	55 012	51 207,1	61 766,4	68 344,1
السلع الاستهلاكية	4 881	13 002	32 227	36 750,4	46 908,9	56 041,3
سلع غير مذكورة في مكان آخر	1 005	405	833	613,7	4,9	67,9

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم الواردات ارتفعت سنة 1995 مقارنة بسنة 1994 وهناك واردات بقيت في ارتفاع مستمر مثل المواد الغذائية والمشروبات، الآلات والسلع التجهيزية، السلع الاستهلاكية، والأخرى كانت في تذبذب ترتفع تارة وتتنخفض تارة أخرى.

جدول رقم (2) تحليل تطور الواردات من 2000-2005:

الواردات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المواد الغذائية والمشروبات	167 013,1	169 992,2	204 480,6	203 072,3	245 329,7	243 101,0
التموين الصناعي	201 889,6	244 098,4	296 614,3	321 280,7	376 591,3	424 523,9
الوقود ومواد التشحيم	9 427,5	10 271,4	10 889,9	7 408,1	10 891,9	12 336,4

400 059,3	373 431,1	294 531,5	247 390,0	193 536,0	163 997,0	الآلات والسلع التجهيزية
273 901,0	185 491,6	124 662,2	113 528,5	82 050,5	90 502,5	معدات النقل وقطع الغيار
139 723,3	122 664,2	96 486,6	83 848,9	64 855,6	57 500,5	السلع الاستهلاكية
0,00	0,00	0,00	287,6	58,3	95,5	سلع غير مذكورة في مكان آخر

من خلال الجدول نلاحظ أن بعض الواردات كانت في ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة مثل: التموين الصناعي، السلع الاستهلاكية، لكن معظمها تنخفض انخفاضا طفيفا لتعاود الارتفاع وهناك واردات انعدمت في السنوات الأخيرة من هذه الفترة.

جدول رقم (3): تحليل تطور الواردات من 2006-2011:

الواردات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المواد الغذائية والمشروبات	251	314	464	391 287,8	392 523,9	709 561,2
التموين الصناعي	311,0	009,1	487,7	940	1 103	1 085
الوقود ومواد التشحيم	538	685	940	1 045	1 103	1 085
الآلات والسلع التجهيزية	536,1	381,4	763,5	013,5	483,0	795,5
معدات النقل وقطع الغيار	13 321,9	13 171,3	16 154,5	13 656,2	37 460,0	49 433,7
السلع الاستهلاكية	397	427	538	706 197,0	747 567,1	812 556,1
سلع غير مذكورة في مكان آخر	666,6	576,8	753,0	-	16,9	0,00
	219	315	413	483 912,3	489 988,2	517 969,7
	425,2	412,7	538,6	214 738,4	240 768,6	267 185,4
	138	161	198	-	0,00	0,00
	280,0	277,9	336,2			

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مستمر في معظم الواردات مثل: التموين الصناعي، الآلات والسلع التجهيزية، معدات النقل وقطع الغيار، السلع الاستهلاكية في حين أن المواد الغذائية كانت في تذبذب مستمر.

بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا يمكن أن نقدم نموذجا أفضل أو أكثر تفصيلا لأهم المنتجات المستوردة خلال السنوات الأخيرة بداية من 2005 إلى غاية 2011 والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(4): يبين أهم الواردات خلال 2005-2011

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القمح	75	72	96 726,3	206	132	93 137,3	207
الشعير	168,8	421,7	140,2	6 715,8	980,6	143,5	8 424,2
السكر	1 737,4	1 667,9	916,2	27 586,6	39 943,0	49 191,9	82 720,7
الحليب والمعلب	21	31	29 221,5	75 781,7	58 104,1	62 207,7	99 380,9
	183,9	497,6	67 881,8				
	49	46					
	456,9	504,1					

8 073,4	2 341,7	1 169,3	4 253,4	2 393,3	1 761,9	1 766,4	الزبدة
22 781,0	16 035,6	16 869,9	19 736,8	15 480,1	11 191,2	9 339,2	القهوة
1 511,8	1 129,6	1 012,8	882,4	817,3	-	-	الشاي
142 986,0	124 423,3	126 637,4	120 412,2	100 424,1	86 362,5	78 698,4	المواد الصيدلانية
30 363,7	27 472,1	24 648,2	22 614,9	13 492,9	10 418,6	8 163,7	الأسلاك والكوابل الكهربائية
948,6	1 203,4	1 221,9	1 971,8	1 331,1	1 218,5	783,9	المطاط
10 356,4	9 105,5	7 378,6	4 985,8	3 470,1	3 452,3	3 039,9	الأسمدة
90,7	58,4	116,4	172,4	65,8	68,1	50,0	الكبريت
6 038,3	6 218,4	9 622,5	3 453,6	1 054,3	830,3	820,6	الزفت
9 141,5	18 166,5	12 718,6	1 772,7	3 114,3	3 448,3	3 767,3	الإسمنت
13 242,3	9 775,1	8 416,2	7 651,4	6 022,4	5 294,1	4 986,7	البلاط والخزف
50 185,8	48 534,3	40 017,7	35 435,5	38 141,9	29 383,0	24 430,7	الخشب
36 159,8	28 949,8	6 256,3	10 600,3	10 520,9	18 367,4	15 728,2	الورق والورق المقوى
4 218,6	14 931,6	2 920,2	2 629,4	2 697,3	1 987,7	2 278,4	الألياف الاصطناعية
147,9	89,2	270,4	125,5	66,1	72,3	117,4	الجلود

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن واردات الجزائر متعددة ومتنوعة، فوارداتها كلها مواد أساسية في مختلف المجالات حتى المواد الغذائية وهذا يدل على أن الجزائر تعاني من تبعية اقتصادية كبيرة، فهي تستورد حتى المواد الأساسية لبعض القطاعات كمواد البناء وصناعات أخرى والأسوأ من هذا أن الجزائر تستورد حتى الغذاء.

2- تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية خلال سنوات 2000:

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	1501191,9	1902053,5	2337447,8	3421548,3	3979000,9	4214163,1	5095019,7	3347636,0
الواردات	957039,8	1047541,4	1314399,8	1493644,9	1248088,8	1916829,2	2572033,5	2854805,2
رصيد الميزان	544152,1	854512,1	1023048	1927903,4	2730912,1	2297333,9	2522986,2	492830,8

								التجاري
117,26	198,09	219,85	318,81	229,07	177,83	181,57	156,86	معدل التغطية

بالنسبة لرصيد الميزان التجاري خلال فترة 2002-2009، فإننا نسجل تحقيق فائض في الميزان التجاري من الناتج الداخلي الخام على طول الفترة، رغم أنه في تذبذب مستمر، وهذه الوضعية الجيدة تفسر بالارتفاع المستمر لأسعار البترول خلال هذه الفترة.

فيما يخص معدل التغطية، والذي يفسر مدى تغطية الواردات بالصادرات، حيث نعتبر أفضل نسبة في المعاملات التجارية التي تتراوح بين 120% و 200%، واعتمادا على ذلك وبملاحظة المعدلات الواردة في الجدول أعلاه فإننا نسجل:

كبر نسبة التغطية طوال هذه الفترة، حيث نسجل أقل قيمة بمعدل التغطية 117,26% سنة 2009، وأكبر قيمة لهذا المعدل سنة 2006 ب 318,81%، وهو ما يعني التغطية الكلية للواردات بالصادرات، والصادرات أكبر من تدفق الواردات. إلا أن هذا التذبذب في معدل التغطية، يمكن تفسيره بارتفاع الصادرات تارة وانخفاضها تارة أخرى بالمقارنة مع الواردات.

المطلب الثاني: تقييم مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام في فترة التسعينات

مرت هذه الفترة بمرحلتين مرحلة تدهور في البداية في سنوات 1992 و 1993 نتيجة للأوضاع السياسية آنذاك ثم زال التدهور في نهايتها نتيجة للاستقرار السياسي من جهة وارتفاع أسعار البترول سنة 1999 من جهة أخرى.

لتحليل تطور الواردات يتطلب تقديم عرضا للتحويلات التي شهدتها هذه الفترة على جميع الأصعدة. كما يتطلب رؤية لتشكيلة نظام الإنتاج الوطني، مع تحليل تطور الصادرات الذي يبرز بدوره أهم التغيرات البنيوية الاقتصادية.

1- تحليل تطور الواردات بالمقارنة مع PIB، الصادرات خلال فترة 1994-1999:

القيم المسجلة في الجدولين رقم (1) المرفقة بالتمثيل البياني، تبين حالة الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات، تطور الناتج الداخلي الخام، الواردات وصادرات السلع والخدمات بالمليون دولار بالأسعار الثابتة.

الجدول رقم (4) تطور PIB، واردات وصادرات السلع والخدمات بالمليون دولار:

السنوات	PIB الناتج الوطني الخام	واردات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات
1994	42,4	11,09	9,59
1995	42,0	12,39	10,94

13,96	11,24	46,9	1996
14,81	10,28	48,2	1997
10,90	10,94	48,2	1998
13,05	11,52	48,7	1999

من خلال البيان أعلاه، نلاحظ ما يلي:

- زيادة قيمة الصادرات منذ سنة 1995 إلى غاية سنة 1999، مكنت من تحقيق فائض في الميزان التجاري، أين ارتفع الرصيد الذي كان سلبيا سنة 1994، 1995 ومقدر ب -0.9% إلى 4.1% في سنة 1996.

أما نسبة النمو الإقتصادي التي كانت إما ضعيفة أو سلبية أصبحت إيجابية من سنة 1995، والموضحة في الجدول التالي:

2- تطور نسبة نمو الناتج الوطني الخام:

الجدول رقم (6): تطور نسبة نمو PIB خلال الفترة 1994 - 1999.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة نمو PIB	-0.7%	3.9%	4.3%	1.1%	5.1%	3.2%

فبعد تسجيل نسبة سالبة سنة 1994، -0.7%، عرفت تطور إيجابي لتحقيق نسبة نمو قدرها 3.9% في سنة 1995 و 4.3% سنة 1996.

المبحث الثاني: العلاقة بين الواردات والناتج الداخلي الخام

اعتمادا على ما تقدم ومؤشرات إقتصادية أخرى سنحاول في هذا المبحث أن نحدد العلاقة بين الواردات وتطورها والناتج الداخلي الخام.

المطلب الأول: تطور الواردات بنسب مئوية

جدول رقم (7) نسب تطور الواردات من 1994-2011:

السنوات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي	الوقود ومواد التشحيم	الألات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع غير مذكورة في مكان آخر
1994	29,49	48,56	0,52	14,57	7,12	1,43	0,30
1995	25,91	46,17	1,00	17,6	6,70	2,53	0,08
1996	27,88	31,63	1,11	21,70	11,04	6,47	0,17
1997	28,99	32,58	1,37	25,52	12,31	9,35	0,00

0,00	10,15	11,18	23,17	1,24	29,58	26,33	1998
0,01	9,18	11,19	25,00	1,62	29,18	23,82	1999
0,01	8,33	13,11	23,75	1,37	29,24	24,19	2000
0,00	8,48	10,73	25,30	1,34	31,91	22,23	2001
0,03	8,76	11,86	25,85	1,14	31,00	21,37	2002
0,00	9,21	11,9	28,12	0,71	30,67	19,39	2003
0,00	9,33	14,11	28,41	0,82	28,65	18,66	2004
0,00	9,35	18,34	26,78	0,83	28,42	16,28	2005
0,00	8,87	14,08	25,52	0,85	34,55	16,12	2006
0,00	8,36	16,34	22,15	0,68	35,51	16,27	2007
0,00	8,36	16,07	20,95	0,63	36,58	18,06	2008
0,00	7,52	16,95	24,74	0,48	36,61	13,71	2009
0,00	7,99	16,27	24,82	1,42	36,64	13,03	2010
0,00	7,76	15,06	23,60	1,43	31,54	20,61	2011

نلاحظ من خلال الجدول أن المواد الغذائية بلغت 29,49% سنة 1994 وهو أعلى معدل سجلته خلال سنوات الدراسة وانخفضت سنة 1995 لتعاود الارتفاع في السنة التي تليها، كما أنها ترتفع سنة وتتخفض سنة أخرى وهناك سنوات تبقى فيها ثابتة نسبيا كما أن أدنى معدل سجلته خلال هذه الفترة بلغ 13,03% سنة 2010 أي أن هناك انخفاض بنسبة 16,46% مقارنة بسنة 1994، لتعاود الارتفاع بنسبة 7,58% سنة 2011 لتبلغ 20,61%، أما التموين الصناعي فقد سجل أعلى نسبة له سنة 1994 حيث بلغت 48,56%، ثم انخفض في السنتين المواليين لها ليعاود الارتفاع سنة 1997 مسجلا نسبة 32,58% لينخفض مرة أخرى خلال السنوات الثلاثة الموالية ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2001 ليسجل نسبة 31,91%، عرف انخفاضا طفيفا سنة 2002 ثم 2003 ثم السنتين الموالية لها وارتفع ثانية سنة 2006 ليسجل نسبة 34,55% وبقي في ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2011 أين سجل نسبة 31,54%، في حين أن الوقود و مواد التشحيم سجلت نسبة 0,52% سنة 1994 لترفع من 1% سنة 1995 إلى 1,37% سنة 1997 ثم انخفضت بنسبة 0,13% سنة 1998 مقارنة بسنة 1997 ثم ارتفعت

سنة 1999 بنسبة 0,38% لتعرف بعد ذلك انخفاضا مستمرا إلى غاية سنة 2004 أين سجلت نسبة 0,82% وبقيت في انخفاض مستمر حيث سجلت أدنى معدل لها سنة 2009 بنسبة 0,48% ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا سنة 2010 و 2011، أما فيما يتعلق بالآلات والسلع التجهيزية فقد سجلت نسبة 14,57% سنة 1994 لترتفع سنة 1995 بنسبة 3,03% مقارنة بسنة 1994 وتستمر في الارتفاع حيث سجلت نسبة 25,52% سنة 1997 لتتخفف إلى 23,17% وترتفع مرة أخرى سنة 1998 إلى 25,00% وتتخفف مرة أخرى وتستمر على هذه الحالة ترتفع تارة وتتخفف تارة أخرى إلى غاية سنة 2004 أين سجلت أعلى معدل لها والذي بلغ 28,41% لتعاود الانخفاض المستمر إلى غاية 2009 أين سجلت نسبة 24,74% ثم 24,82% سنة 2010 و 23,60% سنة 2011، معدات النقل وقطع الغيار سجلت نسبة 7,12% سنة 1994 ثم انخفضت إلى 6,70% سنة 1995 ثم ارتفعت في السنتين الموالتين لتعاود الانخفاض سنة 1998 مسجلة معدل 11,18% لترتفع مرة أخرى سنتي 1999 و 2000 ثم انخفضت ثم ارتفعت لتسجل أعلى معدل لها سنة 2005 حيث بلغت نسبة 18,34% ثم انخفضت مرة أخرى وتبقى على هذا الحال لتسجل سنة 2011 نسبة 15,06%، بلغت نسبة استيراد السلع الاستهلاكية 1,43% سنة 1994 ثم ارتفعت إلى 2,53% سنة 1995 واستمرت في الارتفاع لتسجل أعلى معدل لها سنة 1998 والذي بلغ 10,15% ثم انخفضت سنة 1999 بنسبة 0,97% مقارنة بسنة 1998 وتبقى في تذبذب مستمر تتخفف تارة وترتفع تارة أخرى مسجلة نسبة 7,76% سنة 2011، أما المواد غير المذكورة في مكان آخر فسجلت نسبة 0,30% سنة 1994 لتتخفف إلى 0,08% سنة 1995 لترتفع بنسبة 0,09% سنة 1996 مقارنة بسنة 1995 لتتعدم في السنتين الموالتين ثم ترتفع بنسبة طفيفة وهي 0,01% سنة 1999 وهي نفس النسبة المسجلة سنة 2000 لتتعدم سنة 2001 وترتفع السنة الموالية بنسبة 0,03% وبقيت منعدمة إلى غاية 2011.

المطلب الثاني: تطور الناتج الداخلي الخام مقارنة مع الواردات

جدول رقم (8) نسب تطور PIB وأثره على الواردات 1994-2011:

السنوات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي	الوقود و مواد التشحيم	الآلات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع غير مذكورة في مكان آخر	الناتج الداخلي الخام
1994	29,49	48,56	0,52	14,57	7,12	1,43	0.30	4,08+

17,65-	0,08	2,53	6,70	17,6	1,00	46,17	25,91	1995
0,00	0,17	6,47	11,04	21,70	1,11	31,63	27,88	1996
11,90+	0,00	9,35	12,31	25,52	1,37	32,58	28,99	1997
2,12+	0,00	10,15	11,18	23,17	1,24	29,58	26,33	1998
0,00	0,01	9,18	11,19	25,00	1,62	29,18	23,82	1999
2,08+	0,01	8,33	13,11	23,75	1,37	29,24	24,19	2000
12,24+	0,00	8,48	10,73	25,30	1,34	31,91	22,23	2001
0,00	0,03	8,76	11,86	25,85	1,14	31,00	21,37	2002
3,63+	0,00	9,21	11,9	28,12	0,71	30,67	19,39	2003
19,29+	0,00	9,33	14,11	28,41	0,82	28,65	18,66	2004
25,00+	0,00	9,35	18,34	26,78	0,83	28,42	16,28	2005
21,18+	0,00	8,87	14,08	25,52	0,85	34,55	16,12	2006
13,59+	0,00	8,36	16,34	22,15	0,68	35,51	16,27	2007
15,38+	0,00	8,36	16,07	20,95	0,63	36,58	18,06	2008
26,67+	0,00	7,52	16,95	24,74	0,48	36,61	13,71	2009
19,88-	0,00	7,99	16,27	24,82	1,42	36,64	13,03	2010
17,52+	0,00	7,76	15,06	23,60	1,43	31,54	20,61	2011

لقد سجل الناتج الداخلي الخام نسبة 4,08% سنة 1994 وهي نسبة موجبة ليسجل بعدها نسبة -17,65% سنة 1995 وهي نسبة سالبة ثم 0% سنة 1996 ليعاود الارتفاع سنة 1997

بنسبة 11,90% ثم انخفضت إلى 2,12% سنة 1998 ثم انعدمت مرة أخرى سنة 1999 ثم 2,08% سنة 2000 و 12,24% سنة 2001 ثم انعدم سنة 2002 لترتفع إلى 3,63% سنة 2003 وتستمر في الارتفاع في السنتين الموالتين ثم انخفض سنة 2006 إلى 21,18% ثم انخفض ثم ارتفع إلى غاية 2010 أين سجل أدنى معدل له حيث بلغ -19,88% ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2011 حيث بلغ 17,52%. أما العلاقة بين الواردات والنتاج الداخلي الخام تتلخص فيما يلي:

نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات الغذائية، هذا يعني أن نمو واردات المواد الغذائية يتأثر بنمو الناتج الداخلي الخام، أي وجود علاقة أحادية الاتجاه بين إجمالي الواردات المواد الغذائية والناتج الداخلي الخام.

نمو الواردات التموين الصناعي يسبب نمو الناتج الداخلي الخام، إلا أن نمو الناتج الداخلي الخام لا يسبب نمو الواردات الإجمالية، حيث يؤثر نمو واردات التموين الصناعي على نمو الناتج الداخلي الخام أما العكس غير صحيح. وهذا يدل على وجود علاقة أحادية الاتجاه بين واردات التموين الصناعي والناتج الداخلي الخام.

نمو الواردات الوقود و مواد التشحيم يسبب نمو الناتج الداخلي الخام، كما أن نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات الوقود و مواد التشحيم، وهذا يعني أن نمو واردات الوقود ومواد التشحيم يتأثر ويؤثر في نمو الناتج الداخلي الخام. أي وجود علاقة تبادلية بين إجمالي واردات الوقود ومواد التشحيم والناتج الداخلي الخام.

نمو الواردات معدات النقل وقطع الغيار يسبب نمو الناتج الداخلي الخام، كما أن نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات معدات النقل وقطع الغيار، وهذا يعني أن نمو واردات معدات النقل وقطع الغيار يتأثر ويؤثر في نمو الناتج الداخلي الخام. أي وجود علاقة تبادلية بين إجمالي واردات معدات النقل وقطع الغيار والناتج الداخلي الخام.

نمو الواردات السلع الاستهلاكية يسبب نمو الناتج الداخلي الخام، أما العكس فهو غير صحيح، وهذا يعني أن نمو في الناتج الداخلي لا يسبب نمو في واردات السلع الاستهلاكية.

نمو الواردات مواد مختلفة يسبب نمو الناتج الداخلي الخام والعكس غير صحيح، وهذا يدل على أن أي نمو في الناتج الداخلي لا يسبب نمو في الواردات مواد مختلفة.

خاتمة الفصل

ساهمت العديد من الدول النامية إلى تصنيع اقتصادياتها، وتغيير هياكلها لإحداث النمو الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف.

من خلال تحليل دور وأثر الواردات على النمو والتنمية الاقتصادية، لاحظنا أن الواردات لعبت دورا كبيرا في تأسيس وتشكيل البنية التحتية للاقتصاد، وساهمت بدرجة كبيرة في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول في أواخر التسعينات وبداية سنوات 2000، شهد الاقتصاد الوطني تطورا كبيرا، مما أدى إلى ارتفاع الصادرات، وبالتالي زيادة حجم الواردات الذي كان له اثار إيجابية على الجهاز الإنتاجي مما أدى إلى ارتفاع كبير في حجم الإنتاج الإجمالي.

من خلال دراستنا، قمنا بإثبات العلاقة بين الواردات ومختلف أصنافها والنمو والتنمية الاقتصاديين وتحديد طبيعة هذه العلاقة، وبالتالي تحديد الاستراتيجية الانمائية التي يجب اتباعها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

من خلال البحث، حاولنا تبين أثر ودور سياسة الواردات في نمو الاقتصاد الداخلي الوطني. وهذا من خلال ابراز العلاقة التبادلية بين التجارة الخارجية والنمو وهذا من خلال ابراز العلاقة المتبادلة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. ودور الانسجام والتوافق بين السياسة الاستيرادية والسياسة التنموية. لتحديد السلع المستوردة التي تعمل على دفع عجلة التنمية من خلال رفع معدلات النمو واستمراره. وقياس العلاقة التبادلية بين الواردات ومختلف أصنافها وبين النمو الاقتصادي.

وهذه الدراسة مكنتنا من استخلاص النتائج التالية:

1- التجارة الخارجية بوجهيها (التصدير والاستيراد) لها أثر كبير على التنمية ، نظرا لدورها من حيث كونها وسيلة مهمة لتمويل التنمية والتحفيز أو التهديد من خلال المنافسة الاجنبية، ولهذا لا بد من اعتماد سياسة تجارية، تتناسب وخدمة أهداف التنمية، وتوفير البيئة المساعدة للانتقال بالاقتصاد الى مرحلة قد يكون اكتسب فيها قوة ذاتية؛

2- أما النتائج المتحصل عليها من التحليل الاحصائي من خلال المعلومات المتحصل عليها من الواردات، ووتيرة تطورها من سنة الى أخرى واختلاف نسبتها من سنة الى أخرى، أبرز أن نسبة الواردات الجزائرية تشكل أساسا من المنتجات الغذائية، المواد الأولية، والطاقة، التجهيزات، مواد نصف المصنعة ومواد الاستهلاك الصناعية، وكذلك الاعتماد على الخارج من حيث تحقيق احتياجات المستهلك بالنسبة للتجهيزات، حيث تشكل نسبة كبيرة حوالي ثلث الواردات؛

3- تم تصنيف الواردات في مجموعات متجانسة، تعكس نسب الاستيراد، وفق السياسة التنموية المتبعة كما يلي:

المجموعة الأولى: تتكون من واردات المواد الغذائية والتموين الصناعي؛

المجموعة الثانية: تتكون من واردات الالات ومواد التجهيز، مواد استهلاكية صناعية ، عتاد النقل؛

المجموعة الثالثة: تتكون من واردات الوقود ومواد التشحيم؛

المجموعة الرابعة: تتكون من واردات المواد المختلفة.

4- ان العلاقات والتأثيرات المتبادلة التي لاحظناها وقمنا بتحليلها خلال هذه الدراسة تبين مدى الترابط والتداخل بين النمو الاقتصادي ومختلف أصناف الواردات، بالرغم من صعوبة وتعقيد هذه الظاهرة، خاصة المتعلقة بالنمو الاقتصادي. الشئ الذي يمكن قوله في الاخير هو أننا قد توصلنا الى اثبات العلاقة الموجودة بين نمو الناتج الداخلي الخام واجمالي الواردات، رغم أن هذه الدراسة تبقى مجرد محاولة تنقصها الكثير من الدقة والشمولية.

بناء على النتائج المتحصل عليها يمكن اقتراح بعض التوصيات:

- 1-لابد من اتباع سياسة تجارية تهدف وتترجم مسار التنمية على المدى البعيد؛
- 2-البحث عن السبل الكفيلة بتنويع الموارد المستوردة (سلع،رؤوس أموال)، التي تعمل على التمويل والتموين، وبالتالي دفع عجلة التنمية؛
- 3- ضرورة توجيه الاستيراد بكيفية تضمن تحقيق الأهداف المنشودة بأكبر قدر ممكن. في الختام، ومن بحثنا تمكنا استنباط أفاق البحث، وجوانب أخرى تحتاج الى الدراسة، ولم يسع بحثنا مناقشتها والتعمق فيها، كالقيام بدراسة تفصيلية توضح أثر نمو الواردات على كل قطاع من القطاعات الاقتصادية (قطاع الصناعة، الزراعة، الخدمات ...).

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- شوق أحمد، "دنيا الإسلام والتنمية الاقتصادية"، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1979 .
- 2- محمد العماري، "التنمية الاقتصادية والتخطيط"، مطبعة دار الحياة ، دمشق، 1969
- 3- محمد عبد العزيز عجمية، محمد عل اللبثي، "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
- 4- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999 .
- 5- مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات-"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007 .
- 6- عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي للمبادئ-"، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 7- إسماعيل عبد الرحمن ، حربي محمد عريقات، " مفاهيم ونظم اقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي-"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2004.
- 8- كاظم جاسم علي العيساوي، محمود حسن الوادي، "الاقتصاد الكلي -تحليل نظري وتطبيقي-"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
- 9- إسماعيل شعباني، "مقدمة في اقتصاد التنمية- نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية-"، دار هومة، الجزائر، 1997
- 10- محمد مروان السمان وآخرون، "مبادئ التحليل الاقتصادي - الجزئي والكلي -"، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان 2009 .
- 11- فليح حسن خلف، "التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع"، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- 12- محمدي فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004
- 13- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- 14- هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005.

- 15- كامل بكري وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .
- 16- العشيرى حسن درويش، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية بيروت، 1979 .
- 17- فتح الله ولعلو "الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية"، دار الحداثة بيروت، الطبعة الأولى، 1989 .
- 18- صموئيل عبود، "5 مشكلات أساسية لعالم متخلف"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986 .
- 19- رشاد العصار "التجارة الدولية"، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر، 2000.
- 20- طالب محمد عوض "التجارة الدولية- نظريات وسياسات"، الطبعة الأولى، مطبعة النور، 1995.
- 21- صلاح الدين نامق "التجارة الدولية"، الطبعة الثالثة، مصر -القاهرة-، دار المعارف، 1967.
- 22- حسام علي داود، أيمن أبو خضير، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2002
- 23- عبد اللطيف، "إدارة الأعمال الدولية". جامعة دمشق، 2006
- 24- محمد جاسم، "التجارة الدولية"، الأردن، دار المعارف للنشر، 2013

ثانيا: المذكرات و الرسائل

- 1-توبين علي "النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر(1970-2002)" رسالة ماجستير، قس العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- 2- زرقين سورية، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية - دراسة حالة الجزائر (1999-2006) رسالة ماجستير، قس العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008
- 3- عبد الوهاب بن بركة، "السياسة الوطنية للإستيراد في الجزائر خلال الفترة (1967-1983)" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، سبتمبر 1986 .
- 4- حميدي رشيد "دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية"، مذكرة لسانس، المدية 2003-2004
- 5- خميس أحمد " دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية"، مذكرة لسانس، جامعة البلدية، جوان